



PROVISIONAL  
A/38/PV.62  
28 November 1983  
ARABIC



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

## الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والستين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،  
يوم الجمعة، ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس: السيدة جونز (ناعبة الرئيس)  
(ليبريا)

شم: السيد ايويكا  
(بنما)

سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا: [ ٣٢ ] (تابع)

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى
- (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية
- (ج) تقرير الأمين العام
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة. أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر.

83-64341/A

افتتحت الجلسة الساعة ١١ / ٠٠البند ٣٢ من جدول الأعمال (تابع)سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

- ( أ ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (Add.19 A/38/22)
- ( ب ) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألبان  
الرياضية (A/38/36)
- ( ج ) تقرير الامين العام (A/38/455)
- ( د ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/38/550)

السيد ليفوايلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : فى ١٣ تموز/

يوليه ١٩٨٣ اذاعت هيئة الاذاعة بجنوب افريقيا مقالا عن التطور الدستورى تضمن جزء منه  
ما يلى :

" ان التهرب من الواقع ، وبناءء الدساتير على شكل عقائدى معينين

هو وصفة لجلب كارثة " .

وليس سرا يذاع انه فى بداية هذا الشهر ، وفى ٢ تشرين الثانى /نوفمبر على وجه  
التحديد ، أجرى استفتاء فى جنوب افريقيا يستهدف على وجه الدقة ترسيخ عقيدة الفصل  
العنصرى ، والسيطرة البيضاء ، ونجد فيه ان نوعا جديدا اكثر شراسة من العنصرية اطلق  
عليه الاعفاء الدستورى تمت الموافقة عليه من جانب الاقلية البيضاء . وهذا الاعفاء الجديد ،  
وصفة حقيقية للكارثة ، فهو يدعو الطونين والهنود فى جنوب افريقيا الى معسكر الرجل الابيض ،  
لينضموا الى الاقلية البيضاء فى محاولة عقيمة للتهرب من الواقع ، والاحتفاء بصحبة مزعومة  
لأقلية محاصرة تحاول عبثا الحفاظ على عقيدة عنصرية غير انسانية بأن شمن .

ونتائج هذا الاستفتاء التي رحب بها عضوا بارز في هذه المنظمة على انها تشكل يوما يمكن ان تكون له دلالة هامة في التاريخ الحديث لجنوب افريقيا\* ( A/38/PV.56 ، ص ٤٨ ) ، هي نتائج رفضتها كليا هذه الجمعية . وكان هذا عن حق تماما لان هذه النتائج لم تكن خطوة في الاتجاه السليم - اى الاتجاه الى التغيير ندى المفزى في جنوب افريقيا ، بل على العكس من ذلك فان القانون الدستورى الجديد من شأنه فقط ان يؤدي الى تفاقم الاستقطاب العرقي في جنوب افريقيا ، ان يرسخ على الدوام حرمان اقلية السكان من حق التصويت في ذلك البلد التعس . اننا نتساءل بأى منطق يمكن ان يوصف اعطاء حق التصويت لـ ٢٨ مليون من الملونين و ٨٠٠ الف من الهنود مع استمرار حرمان ٢٣ مليون من السود في جنوب افريقيا من حق التصويت بأنه خطوة في الاتجاه السليم وتاريخ يمكن ان تكون له " دلالة هامة في التاريخ الحديث لجنوب افريقيا " ؟ بأى منطق يمكن ان يرحب بدستور يرفع باستهتار الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا الى طريق صدام خطير مع الغالبية السوداء على انه يتيح افضل امل لتفادى الكارثة والبلاء في جنوب افريقيا ؟

الحقائق واضحة ولا يمكن دحضها . ان الهدف النهائي لنظام الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا هو ، وقد كان دائما ، تحويل ثلثي جنوب افريقيا الى بلد للرجل الابيض ، لا يكون الافريقيون السود مرحبا بهم فيه الا كعمال لقطع الاشجار وحمل المياه للرجل الابيض . ان قانون الارض لعام ١٩٣٦ قد صمم لهذا الغرض ، وهناك فعلا بضعة ملايين من السود في جنوب افريقيا يتم سوقهم الى بانتوستانات جديبا وحرمانهم من حق المواطنة في جنوب افريقيا ، ويتم اجبارهم على ان يصبحوا مواطنين في ارض قبلي يتناثر على حافة ما يسمى بجنوب افريقيا البيضاء . وعندما تجبر جميع القبائل في البانتوستانات العشرة على قبول الاستقلال القبلي ، فان ٨٧ في المائة من جنوب افريقيا ستصبح بلدا للرجل الابيض . ورغم ذلك ، فان بلد الرجل الابيض يحوطها خضم غاضب من الانسانية السوداء . هذه هي

الفلسفة العبقورية في الشر التي تكمن خلف الدستور الذي قبله البيض في جنوب افريقيا فسي  
٢ تشرين الثاني / نوفمبر .

ومع ذلك فهناك من بيننا بعض الذين يتشككون ويصرون ، رغم كل الشواهد العكسية  
على ان السود سوف ينالون الاهتمام في قانون آخر في المستقبل . ويقال لنا ان السود من  
سكان المدن على وجه الخصوص ، الذين قد يتبين انه ليست لهم اية علاقة بالجيوب القبلية  
البعيدة لن يمكن بالتالي طردهم الى هذه الجيوب ، ولا بد وان يتم تقبلهم بطريقة ما .  
أى تقبل هذا ؟ في اليوم الذي أعقب ٢ تشرين الثاني / نوفمبر اوضح رئيس وزراء جنوب  
افريقيا انه ليس هناك " جدول اعمال سرى " لاجاد ترغية دستورية للسود . وفي الواقع ،  
فانه خلال الحملة من اجل الاستفتاء ، فان رئيس الوزراء والوزراء بذلوا جهدا ضخما ليؤكدوا  
لأمتهم من المستوطنين " الافريكان " بأنه لن تكون هناك مشاطرة في السلطة بين البيض  
والسود ، وان السود يمارسون فعلا حقهم في تقرير المصير في البانتوستانات .  
وبعبارة اخرى ، فانه فيما يتعلق بالحكومة البيضاء في بريتوريا ، فان السود  
قد تمت العناية بهم فعلا . فقد اعطوا اوطانا قبلية لادارتها كدول مستقلة ذات سيادة .  
وهناك اربعة من هذه الاوطان مستقلة وجمهوريات ذات سيادة . ان الملونين والهنود  
هم الذين ليست لهم اوطان يمكن ان يسموها اوطانهم وفقا لقانون التصنيف العرقي وقانون  
الارض لعام ١٩٣٦ ، ولذلك لا بد من العناية بهم داخل جنوب افريقيا البيضاء ، كـشركاء  
صفارا وكشركاء في مؤامرة فجة تستهدف ان يؤجل الى أجل غير مسمى ادخال حكم الاغلبية  
في جنوب افريقيا .

وبالنسبة للملونين والهنود في جنوب افريقيا ، فاننا نود ان نقول ما يلي : ان جنوب  
افريقيا تخص كل سكان جنوب افريقيا - السود والبيض والملونين والهنود والصينيين وكل  
الاخرين الذين اتخذوا ذلك البلد وطنا لهم عبر تاريخ جنوب افريقيا الممتد على مدى عدة  
قرون . ان جنوب افريقيا تراث مشترك لكل الذين يعيشون فيها ، والأقلية البيضاء ليس لها  
حق حرمان الغالبية من غير البيض من المواطنة في بلدهم .

ان الملونين والهنود بجنوب افريقيا سوف يبيعون تراشهم اذا ما قبلوا أبدا  
 أحكاما كهذه الأحكام التي تقيد بصورة واضحة حقهم في الاشتراك الكامل والحر على  
 أساس المساواة في الحياة السياسية لبلدهم . ان الأحكام الجديدة سوف تدعهم  
 في موقف لا يحسدون عليه بالمقارنة مع البيض ، كما أن قبولهم هذه الأحكام بغيئة  
 مكافحة الفصل العنصرى " من الداخل " ، يعد عملا من أعمال خداع الذات . وكما  
 أوضحنا في بياننا حول ذلك البند في الدورة السابعة والثلاثين ، فان المجمع  
 الانتخابي الجديد الذى يتم تشكيله بمقتضى الأحكام الجديدة سوف يتألف من  
 ٥٠ ممثلا عن البيض و ٢٥ ممثلا عن الملونين و ١٣ ممثلا عن الهنود ، وذلك لضمان  
 استمرار الملونين والهنود بجنوب افريقيا في القيام بدور الاتباع الذين يقطعون الاخشاب  
 وينقلون المياه . وفي مجمع انتخابي يسيطر عليه البيض ، سوف تظل الظروف  
 السائدة اليوم في جنوب افريقيا كما هي دون تغيير .

الآن أنها ستكون صدمة مروعة تشوه الهيكل السياسي لذلك المجتمع الغريب  
 ان يسمح الملونون والهنود في جنوب افريقيا لأنفسهم بأن ينجذبوا الى شراك الرجل  
 الأبيض بوعود تتعلق ببضعة مناصب وزارية في نظام للفصل العنصرى يعدل جزئيا  
 ويطوع من حين لآخر : ان وحدة الهدف التي ميّزت دائما العلاقة بين السود  
 والملونين والهنود بجنوب افريقيا سوف تنتهي في هذه الحالة . وسوف يصبح أولئك  
 الملونون والهنود جزءا لا يتجزأ من مجتمع أكثر غرابة - مجتمع يتألف من مجموعات من  
 الأقليات يربطها مرض الخوف من التغيير . وسوف يتحملون معا تبعات الفصل العنصرى  
 ويشتركون في جرائمه ويصبحون جزءا من معسكر العدو في مواجهة غالبية شعب جنوب  
 افريقيا . وبطبيعة الحال ، فليس بوسعنا أن نقبل لاخواننا الملونين والهنود الذين  
 ساهموا بجهد كبير في النضال من أجل العدالة والحرية في جنوب افريقيا وطنهم  
 الأم ، أن يدرجوا أسماءهم دون اكرات في قائمة العار ، وأن يسمحوا لأنفسهم  
 بالاشتراك في خدعة دستورية تدفعهم الى طريق يتعارض مع مصيرهم كمواطنين في جنوب  
 افريقيا .

اننا نتمسك برأينا بأنه ليس هناك أمل لمستقبل جنوب افريقيا حتى يتوقف  
حكامها البيض عن خداع أنفسهم بالاعتقاد بأنه يمكن اصلاح نظام الفصل العنصرى  
والعنصرية بحيث يصبحان مقبولين لدى ضحاياهما . وليس هناك أمل أمام جنوب افريقيا  
حتى يتم التوصل ، كما أشارت صحيفة " ناتال ميركورى " مند عهد قريب ، الى " حل  
توفيقي تفاوضي مع كل زعماء الأعراق حول مائدة المؤتمر " حيث يمكن للزعماء الحقيقيين  
لكل الأعراق في جنوب افريقيا أن يشتركوا معا للتوصل الى أحكام ديمقراطية غير عرقية  
مقبولة من جميع السكان في جنوب افريقيا .

الآن في الوقت الذى نعرب فيه عن اشمزازنا من الوجه القبيح الجديد  
للفصل العنصرى والعنصرية اللذين يتغلان في هذه الأحكام الدستورية الجديدة  
المزعومة ، لا ينبغي أن يغرب عن بالنا الأذى البالغ الذى ما زال تنفيذ السياسات  
القديمة للفصل العنصرى يلحقه بحياة الملايين في جنوب افريقيا الذين لا يسمح لهم  
حتى بأن يعربوا بأسلوب سلمى عن نكبتهم الأليمة ؛ فما زالوا محرومين من حق المشاركة  
في صياغة مستقبلهم في بلادهم ، وحق طلب العدل في المحاكم ، وحق العيش والعمل  
والعبادة حيث يرغبون ، وحق اختيار من يحبون ويتزوجون ، وحق التمتع بحياة عائلية  
في سلم وحرية في بلد هو وطنهم بكل معنى الكلمة . لكنهم لا يجدون لأنفسهم مكانا  
في جنوب افريقيا سوى في غياهب السجون المكتظة المهلكة وفي الحجز دون محاكمة ،  
وفي حياة الوحشة اما حبيسي ديارهم أو في المنفى بعيدا عن من يحبون .

والواقع ، أنه حتى فيما يسمى بالأوطان المستقلة ، التي يقال أنها رموز حية  
لممارسة تقرير المصير للملايين المنبوذين من السود في جنوب افريقيا ، نجد أن مجرد  
توق المقهورين الى الحرية يشكل جريمة ، ناهيك عن اثاره الخواطر طلبا لهذه الحرية .  
ان الأنظمة التي تحكم هذه الجيوب القبلية الموهومة الاستقلال لا توفر ، وفاء لمن  
أقاموها ، أى مأوى للأخوة والتسامح ، بل ان سجونها تكتظ هي الأخرى بالمسجونين  
السياسيين السود من ضحايا نفس التعصب السياسي الظالم الذى يسود جنوب افريقيا

نفسها ، وليس هناك خلاص من السجن في وطن الفندا المتمتع بـ " الحكم الذاتي " حتى بالنسبة للكهنه والراهبات ، الذين لا جرم لهم الا الحديث عن الحرية والمساواة كتراث مشترك لأبناء الله .

كما أن السسكاي ، وهو مؤلف من أراض قاحلة فقيرة " مستقلة " قد تحول على يد أسرة سيبي الحاكمة الى جحيم على الأرض - مكان ينضح بالعذاب لدرجة أن الطغمة الحاكمة في سيبي قد بدأت في حبس أعضائها أنفسهم الى جانب سعيها بتعصب أعمى ، الى ازالة كل أثر لحركات التحرر الحقيقية في جنوب افريقيا من على وجه أرضها .

والموقف لا يختلف كثيرا في كل من الترانسكي والبوتسوانا ، ولأن هاتين الصنيعتين للفصل العنصرى تأخذان استقلالهما الأجوف بجدية مفرطة فقد خلصتا الى أن الوسيلة الوحيدة لضمان بقاء نظامهما القبلي الممقوت الخائن واستمرار تمتعهما بمقومات الدولة - مهما كانت جوفاء - هو تطبيق نفس تشريعات الفهر التي تستخدمها جنوب افريقيا ضد المناغليين من أجل الحرية : فمن شابه أباه فما ظلم .

وعلى الصعيد الاقليمي ، فان التطبيق الغاشم لسياسة الفصل العنصرى في كل من جنوب افريقيا وناميبيا قد تسبب في احداث أذى يعجز عنه الوصف في حياة واقتصادات ورفاهة بلدان وشعوب الجنوب الافريقي على وجه العموم . وليس هناك بلد واحد في المنطقة يستطيع أن يشعر بالأمان ازاء نظام عدواني يأبى إلا أن يستخدم كل أشكال القوة المتاحة له لارهاب جيرانه . لقد أصبحت المنطقة موطننا للحركات المنشقة المختلفة المتفاقمة التي تحركها بريتوريا والتي مهمتها أن تقوض استقرار جيران جنوب افريقيا ، وأن ترهيبهم كي يتخلوا عن معارضتهم للفصل العنصرى .

ان حالة أنغولا ، التي أصبح قطاعها الجنوبي مقرا يكاد أن يكون دائما لقوات جنوب افريقيا الدخيلة ولصنائعها التابعين لحركة (يونيتا) ؛ وحالة ليسوتو،

التي يشن قطاع الطرق القتلة من جيش تحرير ليسوتو المزعوم عملياتهم ضدها من داخل جنوب افريقيا ؛ وحالة موزامبيق التي تتعرض حاليا لغزو دورى ومغامرات على أيدي قطاع الطرق القتلة المنشقين ، كل هذه الحالات - وهي قليل من كثير - لا تدع لنا مجالا للشك حول المدى الذى يمكن أن تصل اليه جنوب افريقيا في حملتها العسكرية ضد التغيير في ذلك البلد . وكلنا في هذه المنطقة بدون استثناء لن نترك في سلم أو أمن أو استقرار طالما استمرت معارضتنا لنظام الفصل العنصرى .

هذه هي جنوب افريقيا بلد " آلن باتون " المحبوب ، بأرضه الجميلة وسهوله التي تنبسط بلا نهاية وتلاله المدرجة وجباله الشامخة ، بلد غني بالموارد الطبيعية والبشرية ولا حاجة به الى أن يصبح البلد الذى ترفع فيه العنصرية الى مرتبة ديون الدولة .



وهناك ثروة تزيد عن الكفاية في جنوب افريقيا كونها كل شعب جنوب افريقيا بدمائه وهرقه . وهناك ما يكفي من الأرض على شرط أن يتقاسمها جميع سكان جنوب افريقيا بالتساوى ويسكنوا فيها وتمدهم بأسباب الحياة . وعبارة أخرى ، ليس لدى سكان جنوب افريقيا أى صررات لتعليق كل آمالهم وطموحهم على عقيدة الفصل العنصرى وللتعبد في محراب الجشع لكي يعيشوا في جنوب افريقيا وتمتعوا بحياة طيبة فيها .

وخلاصة القول ، فاننا نعتقد أن واجب هذه الجمعية ، ومنظومة الأمم المتحدة ككل ، هو ضمان الاستمرار في رفض ما يسمى بالاعفا\* الدستورى الجديد حتى يتم تكوّن مجتمع ديمقراطى عادل في جنوب افريقيا . وبعد أن صمدنا في رفضنا للبيان توستانسات واستقلالها المزعوم ، فاننا نكون قد خالفنا مادئنا اذا ما جال بفكرنا أى خاطر أن نعطي أقل فرصة لهذا السخ الدستورى الأخير لكي ينجح أو يفشل . وطينا أن نستمر في ضمان جعل الابقا\* على نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا أمرا باهظ التكلفة للأقلية البيضاء\* في ذلك البلد .

#### السيد أمين (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان مشكلة الفصل

العنصرى هي من أقدم المشاكل التي عرضت على الأمم المتحدة وأكثرها اثارا للنقاش . ومنذ أن بحثت للمرة الأولى منذ أكثر من ثلاثة عقود مضت ، اتخذت الامم بشأنها قرارات عديدة تدعو نظام الأقلية البيضاء\* في بريتوريا الى التخلي عن هذا النظام البغيض . وقد طلب الى الدول الأعضاء فضلا عن ذلك ، أن تتعاون باتخاذ الاجراءات الملائمة التي تتراوح ما بين قطع كل أشكال الاتصال مع جنوب افريقيا وفرض العقوبات والحظر ضد هذه الدولة . وكان الهدف هو عزل نظام الأقلية البيضاء\* داخل المجتمع الدولى ، وحجب أى تأييد أو اتصال يكون من شأنه تدعيم النظام وممارساته في مجال الفصل العنصرى .

ومن سوء الطالع ، أنه بالرغم من الجهود الجادة التي قامت بها الأمم المتحدة والمجتمع الدولى ، فلا تزال مشكلة الفصل العنصرى بعيدة عن احتمال الحل السلمى القريب . بل على النقيض ، يستمر نظام الأقلية البيضاء\* غير الشرعى في التسك في عنساد بممارساته في مجال الفصل العنصرى بلا رادع وتحد كامل للرأى العام العالمى . والواقع

ان سياسة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا تتعرض لتكثيف وترسيخ عن طريق تنفيذ سياسات متنوعة مثل التمييز العنصرى والباننوتستانات ، وكذلك بسن التعديلات الدستورية المزعومة لانشاء مجالس تشريعية من ثلاث غرف للأقليات البيضاء والطونة والهندية ، مع استبعاد الأغلبية الافريقية عن الاشتراك في البرلمان ، ووضع اجراءات قمعية أخرى تهدف الى حرمان السود من أهالي البلاد من حقهم في الحرية .

وفي هذه المرحلة الحاسمة ، يبدو أن كل جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولى لاستئصال هذه الجريمة التي ارتكبت في حق الانسانية قد خربت بسبب ما تتعمده بعض البلدان التي تستطيع أن تضغط على جنوب افريقيا من رفض اتخاذ التدابير اللازمة التي دعت اليها الأمم المتحدة . وما يؤسف له ، أن هذه البلدان على العكس من ذلك ، ما زالت مستمرة في التعاون مع جنوب افريقيا اقتصاديا وعسكريا ونويا . يؤدي هذا التعاون الى تشجيع نظام الفصل العنصرى ، وعرقلة كل الجهود الرامية الى تصفية نظام الفصل العنصرى بكل أشكاله . وهذا الافتقار للإرادة السياسية هو في الواقع مدعاة للقلق العميق .

وقد ابرز تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، كما ورد في الوثيقة A/38/22 ، مختلف أعمال القمع التي قام بها نظام جنوب افريقيا ضد مناهضي الفصل العنصرى . ويستمر هذا النظام في اعتماد اجراءات قمعية مثل الاعتقال العشوائى لقادة الاتحاد وتحديد الإقامة وأحكام السجن القاسية على المناضلين من أجل الحرية . وتعذيب المعتقلين السياسيين والسجونين واساءة معاملتهم ، هي من الأعمال العادية التي ترتكبها شرطة جنوب افريقيا . وقد قويت الدعوة العالمية الى اطلاق سراح نيلسون منديلا وغيره من السجناء السياسيين بآذان صماء . ونحن نعرف جيدا الاعتقالات المتعسفة العشوائية التي تتم بلا تمييز ضد عديد من الأشخاص بدعوى اشتراكهم في النضال ضد الفصل العنصرى . ان المجتمع المتحضر لا يمكن أن يسكت على اعتقال صمويل شيبانسي وديماكي ماليبي وجيف ماسيمولا وايزاك ميمونى وجون نيكوسي وفيلمون تفوا اعتقالا سياسيا منذ عام ١٩٦٣ . ولذلك ، فان واجبنا المقدس هو أن نضغط على النظام العنصرى فسي بريتوريا ، ونطلب منه أن يطلق سراح هؤلاء الرجال فورا من سجنهم اللاشعري .

كما أن وفدنا طلق أيضا للتقارير التي تفيد بانتهاك حظر ارسال السلاح الى النظام العنصرى وهو الحظر الذى اتفق المجتمع الدولى رسميا على فرضه على جنوب افريقيا . ولن تؤدى هذه الانتهاكات التي ينجم عنها تدفق امدادات جديدة من المعدات العسكرية المتقدمة ونقل لتكنولوجيا صناعة الأسلحة ، إلا الى تدعيم نظام الأقلية البيضاء وتشجيعه على سياساته القمعية ضد مناهضى الفصل العنصرى . فضلا عن ذلك ، فقد أصبحت خطورة الموقف أكثر مدعاة للقلق من جراء التقارير الواردة من جنوب افريقيا والتي تفيىد حيازتها بالفعل للأسلحة النووية . ويمكن لأعمالها العدوانية المتكررة ضد الدول المجاورة أن تجعل الحالة تتدهور بخطورة في افريقيا ما يهدد السلم والأمن الدوليين .

كما أننا نلقون أيضا لاستمرار تدفق رؤوس الاموال والاستثمارات بهدف تنمية جنوب افريقيا اقتصاديا بما يتعارض مع قرارات الامم المتحدة . ومثل هذا العمل سيساعد على احباط جهود المجتمع الدولى لفرض الضغوط على جنوب افريقيا حتى تتخلى عن سياستها القمعية القائمة على الفصل العنصرى والعزل القائم على أساس اللون .

لقد أدانت ماليزيا باستمرار سياسة الفصل العنصرى منذ أن أثير الموضوع أمام المجتمع الدولي . ان تلك السياسة لا تتعارض ومبدأ المساواة والكرامة الانسانية فحسب بل تمثل أيضا مصدرا للتوتر والنزاع يهدد السلم والأمن الدوليين . لقد أدت تلك السياسة ، بحرمانها السود في جنوب افريقيا من حقوقهم ومن كرامتهم ومن دورهم المشروع في حياة بلدهم ، الى اثاره الشعور بالا حباط والاستياء لدى السواد الأعظم من السكان ، أى السود . وفي الوقت نفسه شجعتهم وبحق على اللجوء الى استخدام كل الوسائل المتاحة لهم بما في ذلك الكفاح المسلح حتى يحرروا أنفسهم من أغلال الفصل العنصرى . ومن ثم فان الأنبياء التي تشير الى تزايد القوة الدافعة للحركات المناهضة للفصل العنصرى بين صفوف العمال والطلبة والسكان السود بصورة عامة في جنوب افريقيا أنباء لا تثير دهشة المجتمع الدولي . وتستحق حركة مناهضة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا التأييد والتشجيع الكامل من جانبنا في ضوء الموقف القمي الذي تتخذه الأقلية البيضاء . ويرغب وفدى من جانبنا ان يؤكد من جديد تأييده الكامل لشعب جنوب افريقيا في كفاحه ضد الفصل العنصرى . ونود أيضا ان نوجه تحية حارة الى كل زعماء حركات التحرر في جنوب افريقيا لتفانيهم وتضحياتهم من أجل تلك القضية النبيلة .

وماليزيا ، تمسكا بموقفها ، كانت من بين أول من قطع العلاقات والروابط مع جنوب افريقيا . وهناك حظر كامل على كافة اشكال التجارة ومنع كامل للسفر ما بين البلدين . كما ان ماليزيا أحد البلدان التي تصدّرت عملية طرد جنوب افريقيا من الكومنولث . وسنستمر في سياستنا بالمقاطعة الشاملة ضد جنوب افريقيا حتى تتحقق مطالب المجتمع الدولي . ويتمثل مفتاح نجاح الكفاح ضد الفصل العنصرى ، الذى يقوم به شعب جنوب افريقيا ، في التأييد الكامل الذى يقدمه المجتمع الدولي لقضيته . لقد اعتبر العالم الفصل العنصرى جريمة ضد الانسانية لا بد من استئصالها . وما نفتقر اليه هو الارادة السياسية من جانب العديد من الدول الاعضاء في منظماتنا . وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأحث الذين يستمرون في التعاون مع النظام العنصرى في المجالات الاقتصادية والعسكرية والنووية أن يعبروا عن مسؤوليتهم والتزامهم ، وذلك بقطع كل علاقاتهم مع جنوب افريقيا .

ان التوصيات الواردة في الجزء الثالث من تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى توقّر المبادئ التوجيهية لاتخاذ الاجراء المناسب من قبل المجتمع الدولى . ويؤيد وفدى تلك التوصيات تأييدا كاملا . ونأمل أن تلقى هذه التوصيات تأييدا عالميا ما يمكّن الأمم المتحدة من ممارسة الضغط على جنوب افريقيا لانهاء نظام الفصل العنصرى الذى تتبعه . لقد اتخذت الحالة في جنوب افريقيا أبعادا خطيرة لدرجة اننا لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا برفاهية التسوية كما لا نستطيع أن نخدع أنفسنا بأن بوسعنا الانتظار حتى يقوم النظام العنصرى طوعا ومن تلقاء نفسه باجراء التغييرات الايجابية في سياساته . لقد حان الوقت لاتخاذ عمل ايجابي ، وهو أمر نرى ان أفضل طريقة لتحقيقه هي فرض العقوبات الالزامية الشاملة طبقا للفصل السابع من الميثاق ، وحظر تصدير النفط الى نظام الفصل العنصرى .

وقبل ان اختتم دعوني بهذه المناسبة أوكد من جديد تأييدنا لأهداف ومبادئ اعلان باريس بشأن الجزاءات ضد الفصل العنصرى ، والتزامنا الكامل بها . ونحن نعرب عن تضامننا الكامل مع شعب جنوب افريقيا المقهور ومع المعتقلين السياسيين الذى اكتسبت قضيتهم العادلة وتصميمهم التأييد والاعجاب والتعاطف من قبل المجتمع الدولى .

السيد وولكوت ( استراليا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : يرجع الفضل

الى حكومة الهند في عرض مسألة الفصل العنصرى على الجمعية العامة منذ ما يزيد على خمسة وعشرين عاما مضت . وانه لما يسيئ كثيرا الى حكومة جنوب افريقيا ان استمرارها في انتهاج سياسات الفصل العنصرى قد استلزم ادراج ذلك البند في جدول أعمالنا مرة أخرى . وسياسة الفصل العنصرى هي ببساطة عنصرية مؤسسية ، وهي بهذه الصفة مقيتة وترفضها استراليا ، حكومة وشعبا ، رفضا قاطعا . انها سياسة بغليضة من الناحية الأخلاقية وهي تحمل في طياتها بذور دمارها . ومن أكبر مخاوف عصرنا الخوف من ان يتخذ هذا الدمار شكلا موحيا عنيفا . وقد لمسنا بعض ذلك بالفعل سواء داخل جنوب افريقيا أو في محاولات ذلك البلد لزعزعة استقرار جيرانه .

وفي الشهر الماضي ، أجرت حكومة جنوب افريقيا استفتاءً حول مقترحات متنوعة لاجداث تغيير دستوري . وقد بذلت محاولات لتصوير تلك المقترحات على انها تغييرات هامة . وان هذه المقترحات تستهدف الاستعاضة عن نظام المجلس الواحد بترتيب يقضي بايجاد ثلاثة مجالس : مجلس نيابي به ١٦٨ عضواً من البيض ، ومجلس للممثلين به ٨٥ عضواً من الملونين ومجلس للنواب به ٤٥ عضواً من الهنود . وبعبارة أخرى ، سيكون هناك ١٣٠ عضواً من الملونين والهنود ، و ١٦٨ عضواً من البيض في البرلمان . والحسابات واضحة جلية : سيحتفظ السكان البيض بسيطرتهم ، وسيظل السكان السود محرومين من حق الاقتراع . وبموجب ما يسمى بتلك الاصلاحات الدستورية ستكون الوظيفة الرئيسية في الجهاز التنفيذي هي وظيفة رئيس الدولة ، أما منصب رئيس الوزراء فيسلفى . وستكون للرئيس سلطات واسعة النطاق ، فله سلطة تعيين وفصل الوزراء ، ودعوة البرلمان للانعقاد وحله ، واعلان الأحكام العرفية ، واعلان الحرب ، والموافقة على مشاريع القوانين أو رفضها ، واعادة مشاريع القوانين للبرلمان لاعادة النظر فيها . ومن الأهمية بمكان ان الرئيس ستكون له سلطة تقرير ما اذا كانت الأمور المعروضة تدخل في الفئة المسماة " بالشؤون الخاصة " ، أى الشؤون الخاصة بمجلس معين ، ومن ثم يتعين ان يتناولها هذا المجلس بمفرده ، أو أنها من " الشؤون العامة " وفي هذه الحالة تتناولها كل المجالس . وهذا يعني بالطبع ان المحصلة النهائية تمثل في استمرار الحزب الوطني للبيض بالاحتفاظ بالسلطة القانونية الوحيدة على مصير جنوب افريقيا . وستظل آراء الاعضاء من غير السكان البيض في مجتمع جنوب افريقيا موضع تجاهل كبير على الصعيد الوطني .

وسيمت انتخاب الرئيس بواسطة مجلس انتخابي يتكون من ٥٠ من السكان البيض و ٢٥ من الملونين و ١٣ من الهنود . ومرة أخرى ستظل السلطة الحاسمة في أيدي السكان البيض . لقد استبعدت الغالبية السوداء استبعاداً تاماً في التغييرات الدستورية على الرغم من انها تمثل ما يزيد على ٧٠ في المائة من سكان جنوب افريقيا . ان حكومة جنوب افريقيا تذهب الى حد انكار ان الغالبية السوداء لها دور في الحكم في جنوب افريقيا .

وتتمثل الحجة المقدمة لمحاولة تبرير هذا الاستبعاد في ان السود سيقتـررون دورهم السياسي وسلطتهم ومصيرهم بأنفسهم داخل أوطانهم الخاصة بهم . واذ ما طرحنا جانبا المساوئ الاقتصادية لمعظم ، ان لم يكن كل ، مناطق الاوطان ، نجد أن هناك بعض الاحصاءات البسيطة الأخرى التي توضح مدى الظلم الصاخ الذي يمارس هنا .

هناك عشرون مليوناً من السود في جنوب افريقيا يسكنون - وفقاً لاجراء اقامة الاوطان - ٣ (في المائة فقط من المساحة الكلية للارض ؛ في حين ان خمسة ملايين من البيض يعيشون في ٨٧ في المائة من المساحة الكلية لجنوب افريقيا . ان المقترحات الدستورية لا تشكل اي اصلاح على الاطلاق . والواقع انها تديم سياسة التمييز العنصرى وتسبب تفاقمها . وترفض الحكومة الاسترالية هذه التعديلات بوصفها انكاراً اساسياً لحقوق الانسان في جنوب افريقيا .

لقد قامت الحكومة العمالية الاسترالية التي انتخبت مؤخراً باستعراض دقيق لعلاقتها مع جنوب افريقيا . وكانت نتيجة ذلك الاستعراض تعريفاً قوياً لسياسة استراليا التي تعارض الصلات الرياضية مع جنوب افريقيا .

ومن الآن فصاعداً ، سيعتبر جميع الهواة من الرياضيين والرياضيات من جنوب افريقيا ممن يقيمون في جنوب افريقيا ، ممثلين لجنوب افريقيا ، ما لم يقدموا دليلاً قاطعاً على عكس ذلك . ووصفهم ممثلين ، لن يسمح لهم بدخول استراليا .

وهذا يعني ان فئات عديدة من الرياضيين والرياضيات الذين كان يحق لهم من قبل الاشتراك في مباريات استراليا ، سيمنعون من دخول البلد .

ولقد ذكر السيد هايدن ، وزير خارجية استراليا ان الحكومة ، بعد ان استعرضت بدقة مسألة الاتصالات الرياضية ، قررت أيضاً انه لن يسمح لأية أفرقة رياضية من جنوب افريقيا بدخول استراليا ؛ وان الرياضيين والرياضيات في استراليا سيثنون عن الاشتراك في أي مباريات تجرى في جنوب افريقيا ، كما انها ستعارض اتصالات "البلد الثالث" التي يشترك فيها الاستراليون في مباريات مع جنوب افريقيا في بلدان اخرى . وستسعى الحكومة الى اقناع الهيئات الرياضية الاسترالية بممارسة الضغط لطرده جنوب افريقيا من المباريات والاتحادات الرياضية الدولية . وستسعى الحكومة الاسترالية الى اقناع الحكومات الأخرى بعدم تشجيع اشتراك جنوب افريقيا في المباريات الرياضية في بلدانها .

وقال السيد هايدن ان هذا التشدد الأخير في السياسة المتعلقة بالهواة ، يرجع الى حقيقة ان الرياضيين الهواة الذين يشتركون في مباريات في الخارج ، يفعلون ذلك عادة تحت اشراف بلدهم ، أو الهيئات الرياضية الوطنية ، وعلى نفقتها ، وذلك اما بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وطبيعي انهم في مثل هذه الحالات يصبحون ممثلين لوطنهم .



ولن يسمح بدخول استراليا الا للرياضيين المحترفين ، رجالا ونساء ، ممن يتخذون الرياضة مصدرا للرزق ، ولا يعتمدون على دعم من هيئة وطنية للاشتراك في المباريات الخارجية .

ان هذه المبادئ التوجيهية هي من أشد المبادئ التوجيهية التي يطبقها أى بلد في العالم الغربي ، ان لم تكن اشد ها جميعا .

ولقد اعلنت الحكومة الاسترالية المنتخبة كذلك ان من دواعي عدم ارتياحها ان سياسات الحكومة الاسترالية السابقة تجاه جنوب افريقيا ، لم تكن ناشطة بصورة كافية في اتخاذ تدابير تستهدف بشكل مباشر مساعدة السكان غير البيض في جنوب افريقيا ممن يعانون من وطأة الفصل العنصرى . ان الموارد الاسترالية محدودة بطبيعة الحال ، ولكن فسي استطاعتنا ان نقدم المزيد من اجل مساعدة ضحايا الفصل العنصرى ، ومن اجل المساعدة في التنمية المجتمعية . وناء على ذلك ، فان الحكومة الاسترالية تعتزم البدء في برنامج للزمالات لأبناء جنوب افريقيا المحرومين من الفرص .

وثمة نتيجة اخرى للاستعراض الذى اجرته الحكومة الاسترالية لسياستها ، وهو أنها على استعداد لأن تنشئ في استراليا مكاتب استعلام للمؤتمر الوطنى الافريقى وللمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . وتعتقد الحكومة ان الانشطة الاعلامية التي تقوم بها مثل هذه المكاتب ، هي أنشطة مشروعة ، وتتفق مع اساليب العمل في المجتمع الديمقراطى الحر . وستكون وظيفتها الاساسية نشر المعلومات عن الفصل العنصرى والظروف السائدة داخل جنوب افريقيا ، وبذلك تواجه الى حد ما سبل الدعاية التي تقوم بها حكومة جنوب افريقيا .

وأود أيضا أن اوضح ان هناك بالفعل مكتبا في استراليا يعمل باسم مؤتمر عموم افريقيا لآزانيا\* .

وقبل أن اختتم كلمتي اود أن اضم صوت الحكومة الاسترالية الى صوت المجتمع

\* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

الدولي في المطالبة باطلاق سراح السجناء السياسيين في جنوب افريقيا . ان حكومتي لا تؤيد الكفاح المسلح ، ولكنها تتفهم لماذا لجأ منا هضو الفصل العنصرى الى هذا السبيل . اننا نعتبر أن نظام الفصل العنصرى ذاته مسؤول عن تصاعد التوتر والمواجهة والعنف فسي جنوب افريقيا .

ان الحكومة الاسترالية ملتزمة على نحو قاطع باتخاذ كل التدابير البناءة والعطية التي تسهم في الجهود الدولية للقضاء على سياسة الفصل العنصرى .

### السيد فاسيلييف (جمهورية بيلوروسا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية

عن الروسية) : ان تكثيف قوى الامبريالية والرجعية لتخريبها المتعمد للانفراج وتصعيد هيا لسباق التسلح ، وسياستها التي تعلن مناطق بأكملها من الكرة الارضية " مناطق مصالـح حيوية لها " ، وتدخلها في شؤون الدول الاخرى ، وقمعها لحركات التحرر الوطني ، كل ذلك أدى الى زيادة كبيرة في التوتر واشتداد للاخطار العسكرية التي تحيق بكل القارات . ولا تستثنى افريقيا من ذلك ؛ ففي افريقيا يتجسد هذا الاتجاه في العدوانية المتزايدة للعد والرئيسي للشعوب الافريقية ، ألا وهو نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا ، وحليفه التاريخي الجاثم عبر البحار ، مما يشكل تهديدا حقيقيا للسلم والامن الدوليين .

ان الامم المتحدة تعمل جاهدة ، منذ سنوات عديدة بصورة متواصلة ، لوضع نهاية لسياسة الفصل العنصرى التي يمارسها النظام الحاكم في جنوب افريقيا . ولقد أدا ن مجلس الامن العنصريين في جنوب افريقيا مرارا وتكرارا . وقد أكد في قراره ٤٧٣ ( ١٩٨٠ ) على :

" ان سياسة الفصل العنصرى [ التي يمارسونها ] جريمة ضد ضمير الانسانية وكرامتها وانها تتعارض مع حقوق الانسان وكرامته ، ومع ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وتزعزع السلم والامن الدوليين على نحو خطير " .

وفي الاعلان الذى اعتمده المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى تم التأكيد على حقيقة ان الفصل العنصرى ، كشكل مقنن للعنصرية ، يمثل اهانة متعمدة ينفر منها تماما ضمير الانسان وكرامته ، وجريمة ضد الانسانية ، وتهديدا للسلم والأمن الدوليين . ويذكر نفس الاعلان أيضا ان كل هؤلاء الذين يؤيدون نظام الفصل العنصرى

يعدون شركاء في ترسيخ هذه الجريمة .

والإضافة إلى ما سبق أن ذكرت ، عقدت هذا العام محافل دولية أخرى كان هدفها كشف القناع عن جرائم عنصريي بريتوريا وأخوانهم ، وحشد الرأي العام في جميع البلدان لخوض كفاح نشط ضد سياسة الفصل العنصري . ومن واجبنا في هذا الصدد أن نشيد أشادة خاصة بالعمل الذي اضطلعت به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالأمم المتحدة برئاسة السفير مايتاما سولي ممثل نيجيريا . ان تقرير اللجنة الخاصة الوارد في الوثيقة A/38/22 يعد شاهدا على العمل الذي اضطلعت به هذه اللجنة .

ويقدم تقرير اللجنة الخاصة ، والوثائق العديدة الأخرى الدليل القاطع على أن نظام الفصل العنصري لم يتخل عن سياسة الاستغلال الوحشي والسلوك التعسفي والقمع ضد الأغلبية الساحقة من شعب جنوب أفريقيا . وما زال يواصل سياسة إقامة البانتوستانات ، وهي محتجزات متباعدة يحبس فيها الشعب الأفريقي قسرا ، على أساس يدعى انه قبلي ، لتجريد الأغلبية الإفريقية من حقوق الملكية ، بل تجريدها من حقوق المواطنة .

لقد تم انشاء أربعة من هذه البانتوستانات ، وكانت نتيجة ذلك حرمان ٨ ملايين افريقي من هويتهم كمواطنين في جنوب افريقيا .

وقد قرأنا في التقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية ، ان غرض النظام العنصرى هو تحويل جنوب افريقيا الى بلد لا يوجد فيه مواطنون سود . ان هذه المؤامرة اللاإنسانية من جانب النظام العنصرى ضد السكان الافريقيين الأصليين ، كما أشارت توصيات اللجنة الخاصة عن حق ، تفوق في شيطانيته جرائم النازيين المماثلة .

ان النظام العنصرى يواصل اتباع سياسة القمع ضد جميع معارضي الفصل العنصرى ، الذين تم تعذيب واعدام الكثيرين منهم .

ان عمليات التجميل التي قام بها العنصريون في بريتوريا لا تنطلي على أحد . وما يجرى في جنوب افريقيا ليست له أى علاقة بنبذ الفصل العنصرى . ان ما يسمى بعملية الاصلاح - التي تمت الدعاية لها على نطاق واسع في الغرب - لا تسمح حتى بمشاركة شكلية للغالبية الافريقية في ادارة شؤون بلدها . وفي واقع الأمر لا ينطوى هذا على نبذ الفصل العنصرى وانما ينطوى على تطويعه للظروف المتغيرة . وعلى سبيل المثال ، ليس من قبيل المصادفة أن أدت عملية " اصلاح " الفصل العنصرى الى تزايد القمع ضد معارضي النظام ، من ناحية ، وصاحبها اغفاء الطابع العسكرى على جميع نواحي الحياة العامة وزيادة مقدرة جنوب افريقيا العسكرية ، من ناحية أخرى . وقد اعتمدت الجمعية العامة مؤخرا قرارا يفند ما يسمى بالتغييرات الدستورية وجميع حيل نظام الأقلية العنصرى فى جنوب افريقيا التي تستهدف ادامة وتدعيم حكم الأقلية البيضاء في ظل الفصل العنصرى . ورغم مناورات العنصريين وأعمال القمع التي يقومون بها ، فقد اشتدت معارضة نظام الفصل العنصرى التي شملت جميع فئات السكان .

وقد أشار تقرير اللجنة الخاصة الى :

" التقدم الكبير المحرز في مجال التعبئة الوطنية من أجل تحقيق الوحدة والحرية في جنوب افريقيا - التي تشمل النقابات العمالية والطلبة والشباب والهيئات الدينية والمنظمات المجتمعية وكل الفئات الأخرى من السكان " . ( A/38/22 ،

وتضمن التقرير اشادة كبيرة بالمؤتمر الوطني الافريقي ، طليعة حركة التحرر الوطني في جنوب افريقيا ، لمواصلته تكثيف النضال المسلح .

لقد أعانف نظام بريتوريا العنصرى لجرائمه ضد شعب جنوب افريقيا ، بأعماله العدوانية ضد الدول الافريقية المجاورة ذات السيادة واستمرار احتلاله غير المشروع لناميبيا ، التي لا يزال شعبها يخضع للارهاب والاستغلال اللاإنساني .

ان مجلس الأمن قد أدان مرارا الأعمال العدوانية من جانب العنصريين في جنوب افريقيا ضد البلدان المجاورة بوصفها تهدد ايدا مباشرة للسلم والأمن الدوليين ، وحذر من أن التدابير التي ينص عليها الفصل السابع من الميثاق قد تطبق ضد جنوب افريقيا اذا تكررت هذه الأعمال . ومع هذا ، وعلى الرغم من جميع مقررات الأمم المتحدة ومطالبات المجتمع الدولي ، يواصل نظام الفصل العنصرى ارتكاب أعمال العدوان المسلح ، كما يتضح من أعمال العصابات التي يقوم بها دعاة الحرب العنصريون ضد أنغولا وموزامبيق وغيرهما من الدول الافريقية .

ان أسباب سلوك سلطات بريتوريا الوقح معروفة . ان عنصريي جنوب افريقيا يعتمدون على الدعم السياسي والعسكرى والاقتصادى الشامل من الولايات المتحدة وبعض البلدان الغربية . وكما تذكر الفقرة ٢٤٩ من تقرير اللجنة الخاصة :

" أثبت مجلس الأمن ، نتيجة الموقف الذى اتخذه الأعضاء الغربيون الدائمون ، أنه عاجز عن تنفيذ قراراته الداعية الى انهاء الفصل العنصرى وأعمال القهر ، واطلاق سراح المسجونين السياسيين بجنوب افريقيا ، واستقلال ناميبيا ، ووقف الأعمال العدوانية من جانب النظام العنصرى " . (المرجع نفسه ، الفقرة ٢٤٩) ان ما يسمى بسياسة الوصل البناء مع جنوب افريقيا ، التي أعلنتها ادارة الولايات المتحدة الحالية ، تشجع النظام العنصرى على القيام بأعمال عدوان جديدة وعلى مواصلة سياسة الفصل العنصرى والاستمرار في تجاهل الرأى العام الدولى .

لقد تحولت جنوب افريقيا الى موقع لمكافحة حركة التحرر الوطني في القارة الافريقية . واتسع نطاق الصلات بين بريتوريا والدول الغربية الكبرى حتى بلغ الآن مرحلة يمكن معها

بالقطع التحدث عن تحالف خاس دائم يزداد قوة بين الدوائر الحاكمة في جنوب افريقيا والدول الامبريالية والشركات عبر الوطنية .

وانا ما أخذنا المجال العسكري على سبيل المثال ، نجد أن الحظر الذي فرضه مجلس الأمن عام ١٩٧٢ على توريد الأسلحة الى جنوب افريقيا لم يحترم . وعلاوة على ذلك تذكر الفقرة ٢٤٧ من تقرير اللجنة الخاصة ما يلي :

" وقد قام النظام العنصرى ، بمساعدة وتعاون بعض الدول الغربية واسرائيل ، بتوسيع مؤسسته العسكرية . وقد تمكن من الحصول على قدر هائل من المعدات والتكنولوجيا العسكرية ، وبناء صناعة السلاح محليا ، واكتساب القدرة النووية ، بسبب تواطؤ بعض الحكومات الغربية واسرائيل ، فضلا عن عدد من الشركات عبر الوطنية " . ( المرجع نفسه ، الفقرة ٢٤٧ )

وتحاول سلطات جنوب افريقيا أن تتيح لنفسها ليس فقط أكثر الأسلحة التقليدية تعقيدا ، وانما أيضا أسلحة التدمير الشامل . ويجرى المعهد الطبي للقوات الجوية في بريتوريا دراسات سرية للغاية على تصنيع السلاح الكيميائي الشائى . وتوجد في ترسانة جيش جنوب افريقيا الذخائر ذات الآثار العشوائية التي تعتبرها غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لا إنسانية . وتشمل هذه الذخائر النابالم ، الذى يستخدمه السلاح الجوى لجنوب افريقيا بانتظام في أنغولا ؛ والعامل البرتقالي ، وهو مبيد أعشاب مهلك كانت الولايات المتحدة قد استخدمته ، كما هو معروف ، على نطاق واسع في فييت نام ؛ والقنابل المحرقة وقذائف الفوسفور الأبيض ؛ وقذائف البلاستيك المنثارة التي لا يمكن الكشف عن وجودها في أنسجة الجسم بواسطة أشعة إكس العادية . وتفيد بيانات مؤكدة وجود قاعدة تجريبية سرية في منطقة غير أهلة في اقليم الترنسفال الشمالي حيث يتم اجراء تجارب على ما يسمى بالسلاح العرقي : وهو عبارة عن فيروسات لعناصر كيميائية مختلفة تسبب المرض بين الأشخاص ذوى البشرة السوداء فقط . وتمت الاشارة الى هذه المعلومات في نشرة كانون الأول / ديسمبر - كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ الصادرة عن لجنة مقاومة الحرب في جنوب افريقيا التي يوجد مقرها في لندن .

ولم تكتف البلدان الغربية بعدم انهاء تعاونها مع جنوب افريقيا في المجال النووي بل راحت تتوسع فيه في انتهاك لقرارات الجمعية العامة . ويؤكد هذا التصريح الذي أعطته وزارة خارجية الولايات المتحدة في أيلول / سبتمبر من هذا العام لسبع شركات أمريكية لتزويد المنشآت النووية في جنوب افريقيا بالخدمات التقنية وخدمات التشغيل . وتتضمن هذه الخدمات ، وفقا لما ذكرته مصادر أمريكية ، تزويدها بالمعدات ، وقطع الغيار ، والمساعدة التقنية بواسطة خبراء أمريكيين ، وتدريب العاملين من مواطني جنوب افريقيا .

وقد أمكن في هذه الدورة للجمعية العامة استخلاص حقائق كثيرة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي الوثيق بين الغرب وجنوب افريقيا ، وأنشطة آلاف من الشركات الغربية وفروعها في جنوب افريقيا . وأود أن أشير الى أحد الأمثلة . فقد كان حجم استثمارات الولايات المتحدة في جنوب افريقيا عام ١٩٥٠ ، وفقا لما ذكرته صحيفة " واشنطن بوست " بتاريخ ١٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ ، ١٤٠ مليون دولار . ويبلغ حجم الاستثمارات الرأسمالية الأمريكية في جنوب افريقيا حاليا ١٤٦٦ مليون دولار - أو ، بعبارة أخرى ، ازدادت هذه الاستثمارات الى أكثر من مائة مثل بالمقارنة مع ما كانت عليه عام ١٩٥٠ . هذا هو اسهام الولايات المتحدة المتزايد باطراد في سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا .

وان البلدان الغربية ، باستمرارها في الدفاع عن نظام بريتوريا ومعارضة فرض الجزاءات غده ، " انما تقوض الجوهر الأساسي للقانون الدولي والمبادئ الأخلاقية فضلا عن سلطة الأمم المتحدة " ، وفقا لما أكدته تقرير اللجنة الخاصة .

(السيد فاسيلييف ، جمهورية  
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ان جهود الدول الغربية الرامية الى تعزيز النظام العنصرى لجنوب افريقيا ومنحه التأييد الشامل هي بلا أدنى شك جزء من خطط أوسع نطاقا للإمبريالية حتى تستعبد الأوضاع التي فقدتها في افريقيا ، ولتحرم الشعوب الافريقية من المكاسب التي حققتها في كفاحها من أجل التحرر الوطني ، ولتكبلها بالمزيد من الأغلال الجديدة التي تزيد من تبعيتها للاستعمار الجديد .

لقد حان الوقت منذ زمن طويل لأن يتخذ المجتمع الدولي تدابير فعالة ضد النظام العنصرى لجنوب افريقيا . لذلك ، تؤيد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تمام التأييد مقترحات البلدان الافريقية بأن يطبق مجلس الأمن العقوبات الالزامية الشاملة ضد نظام الفصل العنصرى ، كما نص عليها الفصل السابع من الميثاق .

كذلك يؤيد وفدنا التدابير الأخرى المقترحة في تقرير اللجنة الخاصة ، والتي ترمي الى القضاء على الفصل العنصرى ، وسرعة منح الاستقلال لناميبيا ، ووقف أعمال العدوان التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد الدول المجاورة لها . ونحن نعتبر أن هذه الدورة للجمعية العامة لابد وأن تدبر بحزم أعمال تلك الدول التي تتعاون مع النظام العنصرى في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية وغيرها وتواصل منحه الحماية السياسية والدبلوماسية . ومن الضروري أن ضمان امتثال جميع الدول امتثالا تاما للحظر الذى فرضه مجلس الأمن على تسليم الأسلحة لنظام جنوب افريقيا العنصرى ، ووقف كل تعاون مع جنوب افريقيا في المجال النووى ، وقيام مجلس الأمن باعتماد التدابير اللازمة لمنع جنوب افريقيا من الحصول على أسلحة نووية .

ان وفد بيلوروسيا على استعداد لتأييد أى تدابير رامية الى ازالة آثار العنصرية والامبريالية والفصل العنصرى من هذه الأرض .

السيد زادور (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في ضوء الأحداث الأخيرة في جنوب افريقيا يجب أن تكون لمناقشة البند الخاص بسياسات الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا ، والمعروض على الجمعية العامة الآن ، أهمية خاصة .



(السيد زادور، هنفاريا)

ففي ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، اعتمدت هذه الجمعية القرار ١١ / ٣٨ ، الذي يرفـض ما يسمى بالمقترحات الدستورية لنظام جنوب افريقيا العنصرى باعتبارها محاولة أخرى لاطالة أمد النظام غير الانساني للفصل العنصرى ، وقد انضم وفد بلادى الى الغالبية العظمى للدول الأعضاء في التصويت لصالح هذا القرار ، ان نعتقد انه يتعين على المجتمع الدولي ان يرسل اشارة تحذير قوية الى بريتوريا توضح ان مناوراتها لا مآل لها الا الفشل ، ولا يمكن للأقلية العنصرية أن تنتهك القانون الدولي والميثاق دون عواقب وخيمة .

وفقا لما يراه بعض المتعاطفين مع نظام بريتوريا ، تعد المقترحات الدستورية بمثابة خطوة في الاتجاه الصحيح ، ويمكن اعتبارها جزءا لا يتجزأ من العملية التطورية المؤدية الى مجتمع متعدد الأعراق . وهذه الحجة باطلة تماما لأن النتائج تشير الى الاتجاه المضاد ، ان تستهدف مناورة النظام العنصرى الاستبعاد التام لـ ٢٣ مليون أسود ، يشكلون ٧٢ في المائة من اجمالي السكان من المواطنين في جنوب افريقيا ، وحرمانهم من جميع الحقوق السياسية . ان ما يسمى بالطونين وأولئك الذين من أصل اسويى ستفرض عليهم الخدمة العسكرية الاجبارية ، ويمكن ان يستخدموا ضد رفاق السلاح السود ، ويعتزم النظام العنصرى ، باستخدام هذه الوسيلة ، ان يضعف من النضال من أجل التحرر باثارة النزاع بين الشعب المقهور . ويجب رفض هذه المناورات وادانتها باسلوب صارم للغاية .

وفقا لما أعلنه تقرير اللجنة الخاصة لناهضة الفصل العنصرى ، المقدم الى الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة :

" استمر تدهور الحالة في جنوب افريقيا خلال السنة المستعرضة . فقد شدد نظام الفصل العنصرى قمعته لمعارضى الفصل العنصرى . وزاد معارضوه هذا النظام الشرير بدورهم ومقاومتهم بكل السبل الممكنة ومنها تصعيد الكفاح المسلح ضد النظام " ( A/38/22 ، العرفق الأول ، الفقرة ١ )

لقد تمثل احد المظاهر الوحشية البشعة للسياسات الجائرة للنظام العنصرى في اعدام ثلاثة من المناضلين من أجل الحرية ، من أعضاء المؤتمر الوطني الافريقي ، بالرغم من

## (السيد زادور ، هنغاريسا )

نداءات الاسترحام العديدة . لقد أودى التعذيب وسوء المعاملة بحياة العديد من السجناء السياسيين . كما أن عددا كبيرا من مناوئي الفصل العنصري من مختلف دروب الحياة ، قد تم اعتقالهم واحتجازهم ومحاكمتهم والحكم عليهم بالسجن لمدد طويلة . وفي ١١ تشرين الأول / اكتوبر عام ١٩٨٢ شنت حملة لاطلاق سراح نلسن مانديلا وغيره من السجناء السياسيين . وقد حظيت تلك الحملة بتأييد كبير خلال العام الماضي . فبناء على مبادرة من لجنة التضامن الهنغارية انضم أيضا عدد من المنظمات وقادة المدن في بلادى الى هذه الحملة العالمية النطاق . ونحن نعتقد ان الأعمال التي ترمي الى تأييد شعب جنوب افريقيا المناضل يجب أن تستمر في المستقبل ، بل وتزداد تكثيفا . ان للمجتمع الدولي دورا حاسما يتعين عليه أن يقوم به ، وذلك بالاعراب عن التضامن مع المؤتمر الوطني الافريقي ، وهو القوة القائدة لشعب جنوب افريقيا المناضل ، ومنحه التأييد المضاعف .

لقد كشف نظام الفصل العنصري لجنوب افريقيا ، خلال العام الماضي ، من عدوانه المسلح ضد دول خط المواجهة . ففي كانون الاول / ديسمبر الماضي ، سقطت ليسوتو - وهي بلد صغير أهزل - ضحية لغارة وحشية من جانب القوات المسلحة العنصرية قتل فيها عدد من الاشخاص بما فيهم النساء والأطفال ، وفي أيار / مايو ١٩٨٣ ، قصفت القوات الجوية لجنوب افريقيا مابوتو ، مسببة بذلك القتل والاصابة للمدنيين الأبرياء ، والعطل والضرر الكبيرين لأحد المصانع ، وتدمير المنازل . وقد حاول ممثلو حكومة جنوب افريقيا أن يبرروا عدوانهم بالبحث المزعوم عن "ارهابيي المؤتمر الوطني الافريقي" في البلدان المجاورة .

لقد أصبحت أنغولا هدفا لعدوان جنوب افريقيا المسلح ، منذ أن حصلت على استقلالها . ففي حقيقة الأمر ، تحتل القوات العسكرية لجنوب افريقيا الأجزاء الجنوبية من أرض أنغولا ، وذلك تشكل تهديدا مستمرا لتلك الدولة المستقلة غير المنحازة . ان سياسة التدخّل العسكري التي ينتهجها النظام العنصري ما هي الا جزء من استراتيجية أوسع مدى ترمي الى زعزعة استقرار دول خط المواجهة . وتشكل هذه السياسة التي تنتهجها جنوب افريقيا تهديدا خطيرا لسلم وأمن المنطقة ، ولذلك يتعين ، من منظور عالمي ، معالجتها بأقصى قدر من الجدية .

(السيد زادور، هتغاريا)

ان وفد بلادى يدين بكل حسم السياسة العدوانية التي ينتهجها النظام  
العنصرى ضد جيرانه . ونحن - في نفس الوقت - نعرب عن تقديرنا لدول خط المواجهة،  
وذلك لتأييدها المستمر لشعب جنوب افريقيا المناضل ، ولتضحياتها في النضال من أجل  
مجتمع ديمقراطي غير عرقي في جنوب افريقيا .

ان شعب وحكومة جمهورية هنغاريا ، بينما يدعمان هذا الكفاح المشروع للشعب جنوب افريقيا بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي ، يحدوها الأمل في اقامة مجتمع عادل غير عرقي قريبا في هذا الجزء من قارة افريقيا .

وقبل ان اختتم بياني اسمحو لي ان اعرب عن شكر وفد بلادى للسيد ميتهم سولي ، سفير نيجيريا ورئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، لقيادته المتفانية التي وجه بها أعمال اللجنة الخاصة خلال مدة رئاسته . ونحن نتمنى له كل أسباب النجاح في منصبه الجديد الهام .

السيد ماكدوناغ (ايرلندا ) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كثير من

المشاكل الكبرى التي تواجهها الجمعية يعاود الظهور على جدول أعمالنا . ويبدو ان هذه المشاكل تتحدى كل الجهود الرامية الى تحقيق أى تحسن أو حل . وربما كانت اكثرها تعقيدا سياسة الفصل العنصرى المقنن الذى تمارسه حكومة جنوب افريقيا . ويستمر وجهه القبيح في مواجهتنا ، وفي الاساءة لكل الاخلاقيات الانسانية ، بعد أكثر من ثلاثين سنة من الادانة القاطعة التي وجهتها له هذه المنظمة . انه وجهه للتعنت والتحدى ونحن ننظر اليه بياس من ان تبدر أية اشارة للتفهم أو التعاطف . ان سياسة الفصل تظل كما هي ، بينما هناك ملايين من البشر يعيشون حياتهم كلها في ظلها الكئيب .

لقد كرر الممثلون الايرلنديون خلال هذه السنوات كلها ، ودورة بعد دورة في الجمعية العامة وغيرها ، الاعراب عن مشاعر الحكومة الايرلندية العميقة والدائمة من حيث مقتها للسياسات العنصرية لحكومة جنوب افريقيا ، والأساليب التي تمارس بها هذه السياسات . وسوف تستمر في القيام بهذا ، مادام الموقف في جنوب افريقيا كما هو دون تغيير ، لأننا نعتقد ان نظام الفصل العنصرى يمثل تحديا صريحا ومباشرا ومنهجيا لفهوم الانسان الذى يعتبر الأساس في حضارتنا .

ومما يؤسف له دائما ، بطبيعة الحال ، ان يتم التمييز بين البشر بسبب آرائهم أو معتقداتهم . وهذا التمييز يحرم الانسان من الحريات التي نعتبرها من حقوقه . وهي

حريات مات من أجلها الكثيرون في العصور المختلفة . ورغم هذا فعندما يحدث التمييز لأسباب تتعلق بالعرق أو اللون ، فان الاهانة تصبح أفدح ، لأنها اهانة موجهة ضد الأساس الذي يرتكز عليه حق الانسان في التمتع بالحقوق الأخرى ، أى حقه في ان يشارك البشرية بأسرها في وضعها الفريد الخاص المستمد من "كرامة الفرد وقدره" ، وهو حق أساسي تم تأكيده في ديباجة ميثاقنا . ان هذا التمييز عندما يحدث هو أمر كره لنا . ولكنه عندما يصبح فلسفة حكومة ، كما هو الحال في جنوب افريقيا ، فانه يمثل تهديدا خطيرا دائما للقيم التي ترسخت طيها الحضارة الانسانية .

عندما تكلم رئيس بلادي منذ عدة سنوات من فوق منبر آخر وصف الفصل العنصرى

كما يلي :

" . . . ان الفصل العنصرى شيء شرير بطبعه وأكثر شرا من القمع السياسى ، حيث انه يقوم على أساس لا يمكن تغييره ، فالانسان يستطيع ان يغير سياسته ولكنه لا يستطيع أن يغير لونه . ومن هنا فان الفصل العنصرى لا يعطى للانسان الأسود أى أمل " .

ان تأكيد حكومة جنوب افريقيا ان السود أو الطونيين يتمتعون بمستويات معيشية وظروف أفضل من السكان في البلدان المجاورة ، لا يعني شيئا . وهذا الادعاء ، حتى وان صدق ، ليست له قيمة لأن ما يؤكد به يرجع ، في هذه الحالة ، الى عوامل خارجة عن نظام الفصل العنصرى . وليس من المهم ان تدعى حكومة جنوب افريقيا ان سياسة التنمية المنفصلة ستطبق بطريقة منصفة ، لأن هذا مجرد اعلان بشأن طريقة العمل في نظام لا يمكن الدفاع عنه . نحن ندين الظلم وعدم الانصاف في نظام قائم . ولكننا ، أولا وقبل كل شيء ، ندين بالقطع الافتراض الذى يقوم عليه النظام ، الا وهو الاصرار على ان بعض الاجناس أقل شأنًا من غيرها ، ورفض التسليم بحق الجميع في التمتع بالكرامة والوضع القانوني كبشر وحقوقهم الأساسية كأفراد .

ورغم الادانة الدولية لحكومة جنوب افريقيا ، وبالرغم من تزايد عزلة اقلية شعبها ، عطلت هذه الحكومة على ترسيخ العنصرية ، وقد أثر ذلك بصورة جوهرية على جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة والمجتمع في جنوب افريقيا . وتأمل الأقلية البيضاء ، بتوزيع المجموعات القبلية السوداء في اوطان محددة وفقا لنظام البانتوستانات ، في ان تتمكن من الظهور بمظهر من يعمل على حل مشكلة الحقوق السياسية لأقلية الشعب في جنوب افريقيا ، دون ان يؤدي ذلك الى تقليل قوتها السياسية أو الاقتصادية . ووفقا لهذه السياسة فان اربعة اخماس الأرض تخصص لخمس السكان ، أى للأقلية الحاكمة . ان الظلم الفادح من جانب هذا النظام القائم على التنمية المنفصلة واضح وديهي ، وهو يؤدي بصورة مباشرة الى ظلم آخر الا وهو حرمان الأفارقة السود من حقوقهم في بلادهم ، لأنهم سيعتبرون غرباء بمجرد ارسالهم الى مواطنهم المزعومة . ان الطابع الخادع لهذه المقترحات قد فهمه المجتمع الدولي لوقت طويل ، فهو يرى البانتوستانات على حقيقتها ويرفض الاعتراف بها ، باعتبار انها مستقلة . وتنضم ايرلندا الى غيرها من الدول فسي رفض مشروعية هذه البانتوستانات أو الاعتراف بها .

وفي المجال الاقتصادي فان التفاوت الكبير في المعاملة بين العمال البيض والسود يعد من الأمثلة اليومية للتمييز ، ويوضح عدم اكتراث حكومة جنوب افريقيا برفاهة الأقلية الاقتصادية واجتماعيا . لقد ساهم السود في جنوب افريقيا بأعمالهم ومهاراتهم في تنمية بلدهم ، وقد قاموا بهذا رغم افتقارهم للفرصة التي تسمح لذوى المهارات منهم بالوصول الى مراكز الادارة ، ورغم حرمانهم من الرواتب التي تدفع للعاملين البيض نظير أعمال مماثلة لأعمالهم . وما يدعو الى الاشمزاز ان السود ، الذين تعد أعمالهم أساس الرفاهية في جنوب افريقيا ، يصبحون ضحية لهذا التمييز الجماعي بسبب مجموعة من السياسات تفرضها الحكومة التي تجني ثمار جهودهم . وفي هذا الاطار أود ان اكرر الاعراب عن تأييد حكومة بلادى لمدونة قواعد السلوك المتعلقة بفروع الشركات التي تمارس الأعمال التجارية في جنوب افريقيا ، التي اعتمدها أعضاء الاتحاد الاوروبي في ١٩٧٧

في مسعى لتحسين ظروف المعيشة للعمال السود ، ولتأييد حق كل العمال في ان ينظموا انفسهم بحرية ضد الاستغلال . ونحن نحث فروع كل الشركات التي تتعامل مع جنوب افريقيا على ان تلتزم بمدونة قواعد السلوك هذه .

وفي ٢ تشرين الثاني / نوفمبر الاخير أجرى استفتاء استوري في جنوب افريقيا - أجاز للسكان البيض ان يقرروا السماح لغير البيض ، بخلاف السود ، بقدر من الاشتراك في مؤسسات الحكومة . وأود ان اقول هنا بشكل قاطع ان وجهة نظر الحكومة الايرلندية تقوم على أساس ان التغييرات الناجمة عن الاستفتاء ، تستهدف بشكل واضح ترسيخ نظام الفصل العنصرى بدرجة أكبر ، وذلك بتشجيع الامثال من جانب من يسمون بالطلونين وذوى الأصل الآسيوى ، مع استبعاد المواطنين السود من النظام السياسى . ومن التضليل ان ننظر لهذا الاصلاح المزعوم على انه ضوء في الظلام المحيق بنا . وتشجب ايرلندا هذا ، وتخشى من الآثار التي يمكن ان تترتب في المستقبل على استبعاد الاغلبية فسي جنوب افريقيا .

وفي رأينا ان ضحايا ومعارضى الفصل العنصرى داخل جنوب افريقيا قد اظهروا صبرا طويلا في مواجهة استفزاز ليس له مثيل ، وقد حرموا على الدوام من العمل على ادخال تغييرات بناءة على النظام بوسائل سلمية . ان جهود التعقل والاقناع قد قوبلت بالقمع الوحشي ، واذا كان عليهم ان يتحولوا ويستخدموا العنف هم ايضا فانهم سيفعلون هذا نتيجة لياسهم المتزايد . ان حكومتي لا تستطيع ان تقبل هذا العنف ، ولكن لا يمكن ان ننكر فهمنا للاحساس بالاحباط العميق والميرير الذى أدى اليه هذا النظام . ونحن نتعاطف مع اولئك الذين وقعوا ضحايا للقمع في جنوب افريقيا بسبب لونهم أو معتقداتهم السياسية . ان المعتقلين السياسيين في سجون جنوب افريقيا هم شواهد حية على مثل الديمقراطية والعدالة التي لا تتفق مع السياسات التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا .

ان ايرلندا لا تربطها علاقات دبلوماسية مع جنوب افريقيا . وقد اتخذت الحكومات الايرلندية المتعاقبة التدابير اللازمة لمنع أى تشجيع رسمي لاقامة علاقات اقتصادية مع ذلك البلد . وكذلك اكدت الحكومات الايرلندية تأييدها لمبدأ عدم التمييز في المجالات الرياضية والثقافية ، واسهمت بطريقة منتظمة وبشكل متزايد في الصناديق المختلفة التي أنشئت تحت رعاية الامم المتحدة لمساعدة المحرومين نتيجة تطبيق نظام الفصل العنصرى .

ونحن نعتقد رغم ذلك ان احتجاج بعض الدول والاجراءات من طرف واحد التي تتخذها هذه الدول لا ينتظر ان تكون ذات فعالية في اقناع الذين لهم السلطة في جنوب افريقيا على مواجهة الواقع . وبالتالي أود ان أؤكد مرة اخرى ان حكومتي تنضم الى الحكومات التي تفضل العمل بطريقة منظمة وبشكل ملائم وبواسطة المجتمع الدولي ككل لغرض الضغوط المستمرة على جنوب افريقيا البيضاء حتى تغير من سياساتها الخطيرة .



وفي الوقت نفسه نعتقد انه لا بد ان نفرض على أنفسنا الانضباط والتحكم في الذات حتى يمكننا ان نعرب عن قلقنا بشأن رفاهية الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا .  
وينبغي ان نمنع أنفسنا عن مجرد الدعوة الى اتخاذ اجراءات قد تخفف من احساسنا بالاستنكار الذي له ما يبرره دون ان نقدم ما يؤدي الى النجاح ، وبالتالي فان حكومتي تفضل ان يفرض مجلس الامن سلسلة من الجزاءات التدريجية ضد جنوب افريقيا يختارها بطريقة متأنية لتنفذ بالكامل بواسطة جميعا ، وبخاصة أننا نرى وجوب دعم حظر السلاح القائم وزيادة الاشراف عليه ، وضرورة فرض حظر نفطي رسمي ، والامتناع عن تقديم أية قروض أو استثمارات جديدة الى جنوب افريقيا .  
ويجب ان نعترف بأنه ينبغي ألا نتوقع اي تغير مثير للاهتمام أو سريع في جنوب افريقيا ، ورغم ذلك يجب ان نضمن على الاقل ألا تستمر حكومة جنوب افريقيا ، في تقديرها المتأني لمصالحها الذاتية ، في عدم الاكتراث المتعننت بالنسبة الى الرأي العالمي . والوقت لم يتأخر أبدا كي يسود العقل والاعتدال ، ولن يتوانى الرأي العام العالمي عن تأييد أية حركة حقيقية سليمة على المسار الطويل للتصالح بين السود والبيض . وهذا التصالح لا يزال ممكنا ويمكن ان ينجح كما حدث في أم أخرى بحيث تصبح هناك هوية وطنية حقيقية يمكن ان تخرج جنوب افريقيا من عزلتها الحالية لتقوم بدورها الحقيقي والسليم في الشؤون الدولية . ان بناء مجتمع متعدد الاجناس ليس بالامر اليسير ولكن كلما طال الزمن ازداد الامر صعوبة وتضاعف احتمال العنف . وفي ضوء هذه النظريات العرقية السائدة ، فان المشاعر الوحيدة التي تسود هي الخوف والكراهية .  
ونحن نطلب من الشعب الابيض في جنوب افريقيا ومن حكومته بشكل خاص ،

وذلك لصالحهما ولصالح انسانيتنا جميعا ، ان يفكرا قبل ان يفوت الاوان في أنهما قد يكونا على خطأ ، وان يدركا العواقب الوخيمة التي قد تترتب عليه . \*

السيد فان ليورب ( فانواتو ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : لقد

كان هنرى ديفيد نورد كاتباً امريكياً كبيراً وفيلسوفاً ومن علماء الطبيعة ومعنياً بشؤون الانسانية . واثناء حملة انها العبودية في بلاده سجن لرفضه دفع الضرائب التى حكومتها ذلك الوقت التي كانت تعيد الاستعباد والرق على أنهما امران قانونيان . وجاء صديقه ومواطنه وزميله في الكتابة رالف والدو امرسون وهو رجل انسان ليزوره في السجن . وعندما رأى صديقه وراء القضبان قال السيد امرسون : " هنرى ديفيد ، ما الذى تفعله هنا ؟ " فنظر السيد نورد الى صديقه وأجاب : " رالف والدو ، ما الذى تفعله انت خارج القضبان ؟ " واليوم نرى ان هذه الاسئلة ذاتها مناسبة حيث تناقش مرة اخرى سياسات الفصل العنصرى التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا .

منذ انشئت الامم المتحدة تقريبا ، كانت العقيدة البغيضة من موضوعات المناقشة على جدول أعمال هذه الهيئة . وقبل انشاء هذه المنظمة بوقت طويل وقبل اقامة الحلف الحربى في زمن الحرب الذى أدى الى نشوبها ، كان الفصل العنصرى موضوعاً لمناقشة متعمقة ومعارضة شديدة في جنوب افريقيا نفسها .

وليست هناك امة واحدة في العالم ، باستثناء جمهورية جنوب افريقيا بطبيعة

الحال ، لم تدن بالكلام ان لم يكن بالفعل العقيدة البغيضة للفصل العنصرى . ان كل امة في هذا العالم ، وباستثناء بديهي لجمهورية جنوب افريقيا ، قد صرحت بالتزامها باستئصال ممارسات الفصل العنصرى من الخبرة الانسانية . واليوم لانجد اى انسان عاقل متحضر يستطيع ان يدافع عن الفصل العنصرى وميراثه الكريه من المرض والدمار ، ومع هذا لا يزال المرض مزمناً .

\* حولى الرئاسة نائب الرئيس السيدة جون ( ليريا ) .

ورغم سلسلة كبيرة من القرارات والنداءات والادانات والاستفتاءات والاحتجاجات، لا يزال الفصل العنصرى قائما . ربما لم تعد قواعده قوية كما كانت ، ولكن كلا من قوته العسكرية والاقتصادية لا تزال أكبر مما كانت عليه من قبل ، ولحسن الحظ فإن مناهضي الفصل العنصرى أصبحوا أكثر قوة .

والواقع ان الذين يناهضون الفصل العنصرى لا يواجهون جنوب افريقيا نفسها ، والذين يواجهون اى شر قلما يواجهون ممارسي الشر وحدهم ، اذ ان هناك عادة من يستفيدون بشكل غير مباشر من الشر المرتكب ، وهناك ايضا آخرون قد يقرون بعدم اكتراث أو دراسة عذاب ومعاناة غيرهم من البشر .

واليوم ، كما يحدث دائما ، هناك أصوات ترتفع ببطالبتنا بالصبر وتقول لنا أن الأمور ستتغير . ومع ذلك فان هذه الأصوات نفسها لا تكون صبورة عندما تنظر الى أعمال الذين تتخيلهم اعداءها . فضلا عن ذلك ، فان هذه الأصوات يبدو أنها لا تتذكر كيف كان شعب جنوب افريقيا صبورا . وكم من الأجيال يجب ان تولد كعبيد في بلدها قبل ان تقر هذه الأصوات بأن أي عبد ليس له فقط الحق في ان يثور ولكن عليه واجب ذلك أيضا ؟

لقد كتب هنري ديفيد ثوروما يلي وهو يتكلم عن مجتمع رق سابق :

" بالنسبة لاعتماد الوسائل التي تقدمها الدولة لعلاج الشر ، فانني لا أعرف مثل هذه الوسائل . "

وربما كان يشير بسهولة الى جنوب افريقيا اليوم . وقال :

" هناك الآلاف ممن يظهرون رأيهم بعارضة الرق . . . ولكنهم في الواقع لا يفعلون شيئا لوضع نهاية له . . . "

ومرة أخرى فانه يشير ، كما لو كان معنا اليوم ، بأصعب الاتهام الى الذين يختارون أن يفسروا سلبيتهم تفسيراً منطقياً وذلك عندما نحتاج الى توفر المشاركين وليس المتفرجين اذا ما كنا نعتزم استئصال الفصل العنصري .

لم يحظ سوى القليل من البنود الأخرى بهذا القدر من التدقيق والمناقشة والتصويب الذي حظي به هذا البند . وأصبحنا جميعاً على المام مؤلم بالاحصاءات والحجج ، وفي نهاية المطاف ، بالمواقف التي سيتخذها معظمنا بالنسبة لصياغة مختلف القرارات . ويبدو ان هذا قد دخل في المستوى المجرد وبعد عن حقيقة ذلك الطفل الافريقي في جنوب أفريقيا المضطر للعيش في ركن قصي مترب ومدقع في بلده ، الذي يرتدى أسعالا بالية ممزقة ولا يسمح لأبويه بسبب القوانين المجحفة بأن يعيشا سوياً أو باختيار المكان أو حتى ان يكون في وسعهما ما ديا هذا الاختيار .

قد يقول البعض ان هذه المحنة تصيب معظم الأطفال الذين يولدون لأبوين فقيرين في العالم النامي . وربما كان هذا حقيقياً الى حد ما . فان ظروف العيش قاسية

في أغلب البلدان النامية في الواقع ، ولكن ليس عن اختيار . ومع ذلك ، فان النظام القانوني في جنوب افريقيا يفرض حالة دائمة من القسوة وعدم المساواة . فضلا عن ذلك ، كما نعلم جميعا ، فان جنوب افريقيا ليست ببلد نام ، وانما هي مجتمع فاحش الشراة قررت اقلية من مواطنيه حرمان المنتجين لمعظم الثروة من الاستمتاع بشمار الانتاج .  
 واسوأ جريمة اقترفتها جنوب افريقيا تبعتها ، في اعتقادنا ، عن أى دولة معاصرة تسمى نفسها متحضرة ، هي حقيقة ان الأطفال السود في هذه الأرض لا يسمح لهم حتى بأن يحملوا احلام الأطفال في أى مكان آخر ، أى الحلم بحياة أفضل ، الحلم بالمستقبل .

وسهما فكرنا في مجتمعات أخرى ، وفي قيمها وأنظمتها الاجتماعية ، تبقى حقيقة ان جنوب افريقيا هي البلد الوحيد الذى يحرم الأطفال ، بالقول والفعل ، من الحق في الأمل في حياة أفضل لمجرد لون بشرتهم . والى متى ستظل الأصوات التي تشير بالصبر عندما نتناول جنوب افريقيا صبورة لو تكلمنا عن أطفالها ؟ كيف يكون قلقهم بالنسبة لكلمات أولهجة قرار لو انهم كانوا هم العبيد وكان الآخرون هم السادة ؟  
 ومن السهل نسبيا علينا أن نجلس هنا في هذه القاعات ، ونقول ان هذه الكلمة أو هذه الجملة في قرار تتجاوز حدودها . ومع ذلك فقد سألنا في الماضي ، ونسأل مرة أخرى ، كيف يمكن لكلمات قرار ان تتساوى مع أعمال الارهاب التي تقترف يوميا والتي تقنن على الدوام بواسطة نظام جنوب افريقيا ؟ هل واضعو القرارات هم الذين تماردوا أم ان نظام الفصل العنصرى ومؤيديه هم الذين تجاوزوا الحدود ؟  
 لقد قال لنا ثورو وبحق ما يلي :

" في ظل حكومة تسجن أى فرد بغير حق ، فان المكان الحقيقي للرجل

العادل هو السجن أيضا " .

واليوم ، في جنوب افريقيا ، نجد نلسون مانديلا والآفا من مواطنيه في سجون جنوب افريقيا . والواقع انه بالنسبة لملايين من البشر ، من السود والسمر والصفير ، والبيض الذين يعتزون بالحرية والديمقراطية ، فان جمهورية جنوب افريقيا ليست الا سجنا ضخما .

ونحن أعضاء المجتمع الدولي ، أمامنا نفس الاختيار الذي نواجهه دائما في التعامل مع جنوب افريقيا . هل نعمل لمساعدة شعب جنوب افريقيا على تمزيق جدران هذا السجن أو نعمل من أجل السوق وننعم بشمار عمل العبيد الموجودين في أسر نظام بريتوريا ؟

دعونا لا ندخل في مواضيع خارجية ، ولا نسمح لأحد أن يحاول تعقيد الأمر المطروح علينا . فاما ان نقف الى جانب الحق والعدالة والمساواة في جنوب افريقيا الآن أو ان نحذف هذه الكلمات من قواميسنا .

السيد هارلند (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : عندما تكلم رئيس وزراء نيوزيلندا في المناقشة العامة يوم ٤ تشرين الأول / اكتوبر سجل ما يلي : "ان الطابع الرئيسي لنظام الفصل العنصرى ظل كما هو دون تغيير ، رغم ادانته الشديدة من جانب المجتمع الدولي " . ( A/38/PV.18 ، ص ٧٦ ) وبدلا من التحرك لتفكيك النظام ، فان حكومة جنوب افريقيا تقوم بعملية تعديل دستور البلاد بطريقة تؤدي الى مزيد من ترسيخ التمييز العنصرى . ومرة أخرى تتجاهل عمدا الآراء التي أعرب عنها المجتمع الدولي برمته .

ان نيوزيلندا تعارض الفصل العنصرى تماما . وهناك بلدان كثيرة في أنحاء العالم لها حكومات قمعية ومتسلطة تبدى القليل من الاحترام لحقوق المواطنين وتطأ باقدامها حرياتهم الشخصية . ولكن جنوب افريقيا تنفرد بأنها قننت أيضا التمييز العنصرى وجعلته أساسا لنظام اجتماعي كامل . في جنوب افريقيا يحكم على الفرد ويحدد مكانه في المجتمع ليس على أساس شخصيته أو قيمته ولكن ببساطة على أساس العرق الذى ينتمى اليه . وهذا التمييز المقنن لا يتناقض مع مبادئ الميثاق فحسب وانما ينتهك المعايير التي تشترك فيها كل التقاليد الانسانية العظيمة .

ان الفصل العنصرى يتناقض مع المبادئ والتقاليد التي يعيش على أساسها النيوزيلنديون . ومجتمعنا مجتمع متعدد الأعراق فقد جاء الكثير من النيوزيلنديين في العصور الحديثة من بولينايزيا ومن آسيا ومن اوروبا لينضموا الى البولونيزيين والاوروبيين

الذين ولدوا في البلد . ونحن نلتزم ببناء شركة - أو مجتمع تعيش فيه كل المجموعات سويا بروح من الاحترام المتبادل . والمساواة العرقية أساسية في هذه المهمة . وقوانين نيوزيلندا تفعل أكثر من مجرد حظر التمييز العنصرى ، انها تسعى الى دعم الانسجام العرقى .

يقول المسؤولون في جنوب افريقيا ان الأمور تتغير في بلادهم وان بعض القيود على الاتصال الاجتماعى بين الأشخاص من أعراق مختلفة قد تم تخفيف حدتها . وأى تخفيف لا بد أن يرحب به ويشجع . ولكن ، ليست هناك أية اشارة حتى الآن الى أن حكومة جنوب افريقيا على استعداد للتخلي عن نظام الفصل العنصرى أو لاعطاء الأفرقة نصيبا في الحكومة أو لأن يكون لهم رأى في مستقبلهم . وسياستها لا تزال تقوم على التنمية المنفصلة . وهذا مازال يعنى اجبار السود من سكان جنوب افريقيا على التجمع فى مواطن مزدهمة فقيرة للغاية وجعلهم غرباء فى أرض مولدهم ، واجبارهم على العمل فى المناطق البيضاء كعمال مهاجرين مع قليل من الضمانات القانونية لحمايتهم ضد اجحاف نظام الفصل العنصرى .

والواقع ، ان التشريعات المقترحة الآن تفرض قيودا اضافية على حرية حركتهم واختيار وظائفهم ، وحقهم في تحديد المكان الذي يعيشون فيه ، وسيعرض الافريقيون بتنفيذ هذه القواعد لاذلال آخر لا يمكن تبريره . وبالتالي ، فلا يزال الفصل العنصرى يعنى انه سيستمر حرمان اغلبية السكان في جنوب افريقيا من حقوقهم وحررياتهم الأساسية لمجرد لون بشرتهم .

ان الاقتراحات الدستورية التي قدمتها حكومة جنوب افريقيا لن تغير من الأمر شيئا . ولن تؤدى الى التمثيل السياسي للافريقيين أو الى اشتراكهم في السلطة . ولا يوجد ما يشير الى ان حكام جنوب افريقيا على استعداد حتى الآن للتنازل عن أى من المبادئ الأساسية للفصل العنصرى أو على اتخاذ قرارات قد تجعل من التطور السلمى امرا ممكنا ، وما زالوا ملتزمين بالاحتفاظ بالسلطة والامتيازات في ايديهم حتى ولو كان ذلك بالقمع الهائل لحقوق الغالبية السوداء . ان نظام الفصل العنصرى لا يمكن الحفاظ عليه الا باستخدام القوة فقط ، وان قوة الآلية العسكرية التي اقامتها حكومة جنوب افريقيا لهي خير شاهد على هذه الحقيقة .

ان شعب نيوزيلندا مثل غيره من شعوب البلدان الأخرى ، قد خاب أمله لارتفاع مستوى العنف في جنوب افريقيا ومن حولها في الآونة الأخيرة . وقد صدم شعب بلدى بتفجيرات القنابل التي اودت بحياة المدنيين الابرياء في مدن جنوب افريقيا ، كما اصيب بصدمة ايضا من جراء الغارات التي تشنها جنوب افريقيا داخل البلدان المجاورة التي تقتل فيها اعداد اكبر . لقد اظهرت الشكاوى المقدمة الى هذه المنظمة ان قوات الأمن في جنوب افريقيا قد قامت بهجمات عبر الحدود بصورة متكررة في السنوات الأخيرة . ورغم انه قيل انها كانت موجهة مباشرة ضد قواعد حركات التحرير الوطنى ، فان آثار هذه الغارات واهدافها كانت ترمي الى زعزعة الاستقرار في الدول المجاورة . وفي بعض الحالات ، استكملت هذه العمليات العسكرية باتخاذ اجراءات اقتصادية تأديبية ، وبتعزيز المقاومة الداخلية ضد الحكومات المجاورة ، ان



كل هذه الأعمال تخرق القانون الدولي وتتنافى مع معايير السلوك المتحضر. كما انها غير ذات جدوى لانه مهما حاولت جنوب افريقيا تبرير اعمالها ، فان المشكلة الحقيقية ستبقى في نهاية المطاف في نظامها ذاته . وليس هناك حل عسكري لتلك المشكلة ، فالعنف لن يحسمها وانما يزيد لها تفاقمًا ، اذ لا يمكن حلها الا عن طريق سياسات تنتهج طريقًا يختلف تماما عن الطريق الذي يبدا وان جنوب افريقيا ملتزمة به . لقد اوضحت نيوزيلندا معارضتها للفصل العنصرى بطرق عملية مختلفة . ورفضت فكرة اقامة تمثيل دبلوماسي مع جنوب افريقيا . ورفضت ايضا منذ البداية فكرة الاعتراف بأى من البانتوستانات المزعومة . وطبقت حكومتى بشكل قاطع حظر تصدير السلاح الى جنوب افريقيا ، والتزمت به قبل ان يصير الزاميا بوقت طويل ولا توجد لنيوزيلندا اى استثمارات في جنوب افريقيا ، وتجارتها مع هذا البلد قليلة لا تذكر . وقد ابدينا استعدادنا الواضح لتنفيذ اى عقوبات اقتصادية قد يفرضها مجلس الأمن على جنوب افريقيا . اما الاتصالات الرياضية ، فتحاول حكومتى جاهدة الثني عنها وذلك طبقا لأحكام بيان " جلين ايجلز " بشأن الفصل العنصرى في الرياضة . وقد أيدت نيوزيلندا طويلا الجهود الدولية لضمان اطلاق سراح السجناء السياسيين في جنوب افريقيا ، وساهمت ايضا في الصناديق التي تقدم المساعدات الانسانية لضحايا الفصل العنصرى . وخالصة القول ، ان نيوزيلندا تنظر الى الفصل العنصرى على انه نظام ظالم لا انساني . وترجو رؤية نهايته . لقد اوضحنا موقفنا ومازلنا نفعل ذلك بطرق عملية مختلفة . ونحن على استعداد للتعاون مع الآخرين للعمل على انهاء هذا النظام بطريقة تسمح بنمو مجتمع متعدد الاعراق يقوم على المساواة وعدم التمييز والاحترام المتبادل .

السيد جمال (قطر) : لاتزال سياسة الفصل العنصرى البغيضة ، التي ترفضها شرائع الاديان والمبادئ الاخلاقية والقوانين الوضعية لما تنطوى عليه

من نظرية التفوق العنصرى وكراهية وامتهان للانسان من منظور عنصرى ضيق وانتهاك خطير لحقوق الانسان الأساسية ، لاتزال هذه السياسة البغيضة تمثل حجر الزاوية لكل التشريعات السياسية والاقتصادية التي تنتهجها حكومة بريتوريا ، ولاتزال تمثل الفرضية الفلسفية للسلوك الاجتماعى الذى تحرص على انتهاجه الاقلية البيضاء فى جنوب افريقيا لان استمرارها هو ، فى الواقع ، بمثابة استمرار للوضع السياسى والاجتماعى المتميز الذى يحقق لهذه الطبقة المستوطنة جميع امتيازاتها التي فرضتها ، من خلال فرض اجراءات القهر والاستغلال والاضطهاد والبطش والتجوع والاغتراب داخل الوطن ، على الأغلبية الافريقية السوداء التي تمثل شعب جنوب افريقيا الاصلي .

لقد غدت اسس الفصل العنصرى التي وضعت قبل انشاء جنوب افريقيا فى عام ١٩١٠ اكثر تعقيدا مع مرور الوقت . وكانت بداية تنفيذ هذه السياسة قانـون حظر اللون الذى اصدرته سلطة الاستعمار البريطانى فى عام ١٩١١ . وهو القانون الذى حرم على المواطنين السود والآسيويين أو الاشخاص الذين ينحدرون من أصول مختلطة ، ويطلق عليهم اسم الملونين ، شغل وظائف معينة . وفى عام ١٩١٣ ، اوقف قانون اراضي المواطنين الاصليين اكثر الأراضي خصوبة على البيض . ومنذ تولي الحزب الوطنى الافريكاني زمام الحكم ، فى عام ١٩١٤ ، وحتى اليوم أخذت سياسة الفصل العنصرى تتحول الى قوانين وتشريعات ظالمة وتعسفية لا حصر لها حتى انها لم تدع مجالا من مجالات العيش الا وصدته فى وجه سكان البلد الاصليين الذين حاصرتهم فى النهاية داخل اسوار " البانتوستانات " التي لا تختلف كثيرا عن السجون ، فى أحسن الحالات ، أو حظائر الحيوان ، كما هو وضعها الحقيقى بالمقارنة بمجتمع الاقلية البيضاء المتميزة .

وقد بلغ صلف وتحدي هذه الاقلية البيضاء للقانون الدولي وللإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان والاتفاقية الدولية لمنع جريمة العنصرية والمعاقبة عليها ، حدد اعلان ان الثلاثة والعشرين مليون افريقي ، وهم اصحاب البلد الشرعيون ، لا يتمتعون سوى جنوب افريقيا ، بل الى البانتوستانات التي حصرتها في بقعة من الأرض غير المنتجة تمثل فقط ١٣ في المائة من مساحة جنوب افريقيا .

وقد بلغ هذا التحدي العنصري مداه بتجاهل النظام البريتوري لاستنكار المجتمع الدولي ورفضه سياسة الفصل العنصري وكل ما يترتب على هذه السياسة غير المشروعة دوليا وفقا للمادة (١) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري . ان الهدف البعيد من وراء تطبيق هذه السياسة ، والذي أخذ يتحقق بصورة تدريجية بالرغم من معارضة الرأي العام العالمي واستنكار الأمم المتحدة ورفضها العملي له بعدم الاعتراف بهذه الولايات العميلة كدول مستقلة ، هو اجتثاث المواطنين الاصليين من جنوب افريقيا .

ومصدقا لهذا الرأي يقول سي . بي . مودلر ، الوزير المختص بإدارة البانتوستانات بالنظام البريتوري ، في " افريكا ريبورتس " ، عدد تموز/يوليه - آب/اغسطس ١٩٨٣ : " سوف يستوعب كل سود جنوب افريقيا في النهاية في دولة ما جديدة مستقلة " . وهو يعني ، بما لا يدع مجالا للشك ، ان الهدف من هذه السياسة البغيضة هو جعل جنوب افريقيا بيضاء بعد تفريغها من سكانها الاصليين كليا وتجميعهم في دويلات تفتقر الى أبسط المقومات الاقتصادية لآية دولة بحيث لا تستطيع الفكاك في النهاية من رقة الاعتماد على بريتوريا ، أو بعبارة أخرى ، من التبعية المطلقة لنظام لن يتعامل معها الا من منطلق التعالي والازدراء والاملاء ، وهي ليست الا بعض مكونات الفصل العنصري .

ومع اشتداد معارضة السود ، تحت قيادة " المؤتمر الوطني الافريقي " ومؤتمر عموم افريقيا لآزانيا ، تصاعدت الاجراءات الوحشية بهدف استئصال المعارضة . وفرضت الحكومة حظرا على معارضي الفصل العنصري ووضعتهم أمام خيارين اما الصمت أو السجن ، أو حتى القتل كما حدث في كثير من الحالات .

لقد ادانت الجمعية العامة في قراراتها التي ما برحت تتخذها سنويا منذ عام ١٩٦٠ ، عشية مذبحه شارفيل ، سياسة الفصل العنصرى ، وأعلنت تأييدها الجازم لمعارضة هذه السياسة اللاانسانية وغير المشروعة منذ عام ١٩٦٥ . وفي عام ١٩٧٠ ، اعتمدت الجمعية العامة النضال ضد الفصل العنصرى " بكل الوسائل الممكنة " . وما برحت منذ عام ١٩٦٢ تطالب بغرض العزلة الدبلوماسية والاقتصادية على جنوب افريقيا في قرارات تدعو فيها الدول الأعضاء الى ان توقف علاقاتها الاقتصادية مع جنوب افريقيا وتمتنع عن اقراضها أو الاستثمار فيها . ولكن هذه القرارات لم تجد أية استجابة من الدول الغربية التي تتعامل مع بريتوريا .

ولكن لم يقف الأمر عند هذا الحد ، فقد حالت هذه الدول دون ان يتخذ مجلس الأمن حتى الآن قرارا بغرض عقوبات شاملة على جنوب افريقيا وفقا للفصل السابع من الميثاق . وقد تعزز هذا الموقف السلبي في السنوات القليلة الأخيرة بصفة خاصة نتيجة لتبني الولايات المتحدة سياسة جديدة اطلق عليها " الانخراط البناء " . وهي تقوم على نسبذ مواجهة السياسة مع النظام البريتورى ومحاولة استمالته بالتعاون معه ومساعدته في المجالات الاقتصادية المختلفة .

فما هي نتيجة هذا " الانخراط البناء " ؟

لقد احكمت جنوب افريقيا تضيق الخناق على الاغلبية السوداء المعزولة وعددها ٢٣ مليون افريقي بالاستفتاء على دستور جديد يعطي ٢٧ مليون شخص ، وهم الملونون أو الذين ينحدرون من أصول مختلطة ، و ٨ مليون فرد من أصل هندي ، حق التصويت في مجالس نيابية منفصلة تخضع لسيطرة برلمان خاص بالبيض . بينما اغفلت تماما الاغلبية السوداء التي يرمي مخطط الفصل العنصرى الى اجتثاثها نهائيا من مجتمع البيض والملونين وعزلها في دويلات خاصة بها .

ونظرا لخطورة هذا المخطط ، الذى يتنافى مع الميثاق والقانون الدولى ، يؤيد

وفد بلادى التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، التي تستهدف استئصال الفصل العنصرى كلية ، وصفة خاصة تلك التوصية التي تحت فيها اللجنة المجتمع الدولي على الاضطلاع بواجبه الذى لا مناص منه لاتخاذ كل ما وضعه من تدابير لتأمين استئصال الفصل العنصرى ، وتمكين شعب جنوب افريقيا من ممارسة حقه الاصيل في تقرير المصير .

كما يؤيد وفد بلادى الدعوة الى عقد اجتماع لمجلس الأمن لبحث التدابير الكفيلة بتطبيق قراره ٤١٨ (١٩٧٧) الخاص بفرض حظر السلاح على جنوب افريقيا وحث فرض عقوبات شاملة ملزمة على نظام بريتوريا العنصرى وفقا لاحكام الفصل السابع من الميثاق .

السيد غولوب ( يوغوسلافيا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : فلما تكون هناك مسألة تناقش في الأمم المتحدة فيحقق المجتمع الدولي بشأنها قدرا أكبر من الاجماع أكثر من مسألة ادانة ورفض نظام الفصل العنصرى اللانسانى . ان هناك اجماعا تقريبا على تعريف الفصل العنصرى بوصفه جريمة ضد الانسانية وتهديدا خطيرا للمسلم والأمن الدوليين . الا أنه مستمر في الوجود وطالما ظل باقيا ، تحتمت علينا محاربته ومعارضته وعزله وتعبئة الدعم الدولي العام لخدمة ضحاياه .

ان حقيقة أن الفصل العنصرى لا يزال مستمرا على الرغم من المعارضة التي تبديها الأغلبية الساحقة في العالم توضح أن المجتمع الدولي يواجه مشكلة خطيرة لا يتيسر لها الحل السهل أو السريع ، ان الفصل العنصرى وقد ترسخ بوصفه ممارسة عقائدية وسياسية رسمية للطبقة الحاكمة في جنوب افريقيا قد تحول الى آلة مخيفة للارهاب والقهر وفي الواقع فقد ثبت بالتجربة أن الفصل العنصرى لا يعتبر ظاهرة معزولة وانما هو حلقة في سلسلة لنظام محكم للاخضاع يستهدف الحفاظ على العلاقات القائمة على التبعية والاستغلال والسيطرة في الجنوب الافريقي ، وفي أجزاء أخرى من العالم . وهو يستمد قوته وقدرته على الصمود ليس فقط من القدرة على مواصلة الارهاب لغالبية السكان بل أيضا من خلال شبكة معقدة من الدعم من تلك البلدان التي تقيم علاقات اقتصادية مع النظام العنصرى لجنوب افريقيا .

بيد أن الارهاب لا يزال هو الأسلوب الرئيسى لضمان استمرار الفصل العنصرى فالاعتقالات وأعمال التعذيب والاعدام وكل أشكال احتكار الانسان مستمرة على نطاق أكثر اتساعا . وهذا لا يؤدي الا الى تعزيز مقاومة السكان للارهاب . فالكفاح من أجل التحرر يزداد قوة يوما بعد يوم . لقد أظهرت أعمال الوطنيين في جنوب افريقيا قدرة وكفاية متنامية ، وتحقق أنشطتهم نجاحا متزايدا بصورة مطردة . وكما حدث في حالات عديدة من الماضي ، نجد أن شعب جنوب افريقيا يلجأ الى الكفاح المسلح عندما يجد متعذرا عليه الحصول على الحرية بالوسائل السلمية .

وبدلاً من استخلاص الدرس الصحيح والاعتراف بالحاجة المطلقة لتغيير نظام الفصل العنصرى الذى يكفل حماية مصالح الجميع وليس جزءاً من السكان فقط ، يحاول النظام العنصرى سحق مقاومة السكان والحفاظ على مصالح الأظلية الحاكمة . وهو يصعد مسن أعماله القمعية ومن اغتيلاته للمناضلين من أجل الحرية والعدوان ضد البلدان المجاورة لقد قام النظام العنصرى فى حزيران / يونيه الماضى بتنفيذ حكم الاعدام على ثلاثة مسن المناضلين من أجل الحرية المنتمين الى المؤتمر الوطنى الافريقى لجنوب افريقيا متجاهلاً بذلك جميع النداءات الدولية بالعفو عنهم . ان النداء الذى وجهته الجمعية العامة فى العام الماضى للعفو عنهم وكذلك نداء رؤساء الدول وغيرهم من الشخصيات قد نهبت سدى .

لقد أصبحت أعمال العدوان والارهاب الموجهة ضد دول خط المواجهة المجاورة وكذلك ضد ليسوتو ممارسة يومية . لقد لجأ نظام بريتوريا الى تجنيد وتسليح وتمويل وتدريب . ونشر مجموعات مسلحة فى حملته من أجل زعزعة استقرار دول خط المواجهة وتهديدها ، ومن ثم تقويض تضامنهما مع الكفاح التحررى الذى يخوضه شعب جنوب افريقيا المقهور . ويستخدم اقليم ناميبيا المحتل كقاعدة للقيام بالأعمال العدوانية المستمرة ضد دول خط المواجهة ، وبصفة خاصة ضد أنغولا التى تقوم جنوب افريقيا والعصابات التى تدعمها باحتلال جزء من أراضيها .

ان أقل ما يمكن قوله فى وصف تلك السياسة هو أنها تحتقر تماماً كل قواعد ومبادئ السلوك الدولى الواردة فى ميثاق الأمم المتحدة . ان نظام الفصل العنصرى وسياسته هما العقبة الوحيدة فى سبيل تحقيق السلم والأمن والاستقرار فى الجنوب الافريقى . وما يشير قلنا خاصة حقيقة أن جنوب افريقيا قد حصلت على تكنولوجيا السلاح النووى ان خطر حصول نظام غير مسؤول وعدوانى ، مثل النظام العنصرى لجنوب افريقيا ، على أسلحة الدمار الشامل ، يشير احتمالات مخيفة للتطورات المستقبلية فى الجنوب الافريقى ،

وقد تصبح تلك البلدان التي تساعد جنوب افريقيا في الميدان النووي آسفة على ذلك ولكن بعد فوات الأوان .

وعن طريق الاستمرار في سياسة اقامة البانتوستانات يحاول العنصريون في جنوب افريقيا تفتيت الوحدة الوطنية ومنع تكوين الوعي الوطني وضمان مصدر للأيدى العاملة الرخيصة ، بيد أنهم لم يتمكنوا من خداع العالم ودفعه الى الموافقة على تلك التكوينات المقيتة باعتبارها دولا مستقلة ، وهو ما كان يأمل فيه العنصريون .

لقد تمثلت آخر حيل نظام الفصل العنصرى من أجل اطالة وجوده في ما يسمى بالمقترحات الدستورية . ان تلك المناورات الخبيثة التي قدمت على أنها خطوة فسي الاتجاه الصحيح نحو القضاء التدريجي على الفصل العنصرى ، انما تستهدف في الواقع تعزيز حكم الأقلية ونظام الفصل العنصرى . وشأن البانتوستانات التي لها ، ضمن جملة أمور ، وظيفة العازل الجغرافي الداخلي ، فان من يسمون بالسكان الطونين والسكان المنحدرين من أصل آسيوى سيسند اليهم دور الطبقات العازلة . وسيمثل دورهم " كشركاء صفار " في تدعيم القوات المسلحة للفصل العنصرى من أجل ممارسة القمع الداخلي والعدوان الخارجي . ويأمل العنصريون ، عن طريق ارغام تلك الفئات من السكان على محاربة أعضاء حركات التحرر ، في اثارة نزاع قد يمزق الكفاح التحررى ويضعفه .

لقد رفضت الغالبية العظمى بالفعل ، سواء لمن يسمون بالسكان الطونيين أو السكان المنحدرين من أصل آسيوى ، المقترحات الدستورية ، كما لم يتمكن العنصريون من خداع المجتمع الدولي ، حيث اعتمدت الجمعية العامة منذ أيام قليلة مضت قرارا بادانة تلك المناورات ورفضها .

ان واجب المجتمع الدولي يتمثل في تجديد الجهود من أجل القضاء على الوضع المنافي للعقل الذى يمثله نظام الفصل العنصرى . ان ما نحتاجه هو التنفيذ الدقيق لقرارات الجمعية العامة التي تدعو الدول الأعضاء الى مقاطعة جنوب افريقيا وعزلها . وتحت



تلك القرارات على وقف كل أشكال التعاون مع النظام العنصرى في المجالات السياسية والعسكرية والتكنولوجية والاقتصادية والثقافية ، وفي مجال الألعاب الرياضية . الا أنها قرارات يتم تجاهلها صراحة أو يتم التحايل عليها بواسطة عدد من البلدان التي تقيم علاقات وثيقة مع جنوب افريقيا وذلك أساسا في المجال الاقتصادى . ويتعاون بعض منها مع جنوب افريقيا في المجالين العسكرى والنووى أيضا . وتحمل تلك الدول المسؤولية الأخلاقية وسياسية ، لأنها سواء عن قصد أو بغير قصد ، تمكن النظام العنصرى من مواصلة اتباع سياسته الكريهة . وعليها أن تدرك بأنها تدعم نظاما يتنافى تماما وكليا مع المبادئ التي تقوم عليها العلاقات الدولية ، وانه ينبغي لها أن تتخلى عن سياساتها القصيرة النظر الرامية الى تحقيق أرباح سريعة أو الى خدمة أغراض التراشق اللفظي بين الشرق والغرب ، توغيا للعدل وضمانا للسلم والاستقرار في الجنوب الافريقي .

وينبغي الاشارة بدول خط المواجهة والبلدان المجاورة للتضحيات التي قدمتها ولرفضها التخلى عن دعم الكفاح التحررى في جنوب افريقيا ، وينبغي العمل على دعمها في مواجهة الصعوبات التي تعين عليها أن تواجهها .

ولقد أكدت بلدان عدم الانحياز دوما على الحاجة الملحة الى القضاء على الاستعمار والعنصرية والتمييز العنصرى والفصل العنصرى فى الجنوب الافريقي . وكان هذا موقفا ثابتا من جانب بلدان عدم الانحياز ، بدءا بمؤتمر القمة الأول الذى عقد فى بلغراد ، الى المؤتمر الأخير الذى عقد فى نيودلهي . وفى الاعلان السياسى المعتمد فى نيودلهي أكد رؤساء الدول والحكومات على تصميم بلدان عدم الانحياز على تكثيف جهودها المشتركة من أجل دعم كفاح شعوب الجنوب الافريقي فى سبيل تقرير المصير . ولقد أدان رؤساء دول بلدان عدم الانحياز مرة أخرى نظام بريتوريا العنصرى وسياساته ، واستنكروا استمرار تعاون بعض البلدان مع بريتوريا ، وطالبوا بوقف كل الاتصالات مع النظام العنصرى فى جنوب افريقيا ، والامتناع عن تقديم المساعدات الى هذا النظام . وبالإضافة الى ذلك طالبوا باطلاق سراح نلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين دون شروط ، وأدانوا الأخذ بالاصلاحات الدستورية المزعومة .

ولقد أيد مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز الذى عقد فى نيودلهي تأييدا قويا الكفاح الذى تخوضه حركتا التحرر فى جنوب افريقيا - المؤتمر الوطنى الافريقي ، الذى هنا المؤتمر مناخليه اليواصل من أجل الحرية ، ومؤتمر عموم أفريقيا لآزانيا - وحسب بلدان عدم الانحياز على زيادة مساعدتها لتمكين هاتين الحركتين من تعزيز كفاحهما . ولا حاجة بنا الى القول بأن هذه القرارات الصادرة عن مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز تحظى بتأييد يوغوسلافيا التام . وكان من رأينا دائما أن دعم الكفاح من أجل التحرر ، الذى تخوضه شعوب الجنوب الافريقي تحت قيادة المؤتمر الوطنى الافريقي ومؤتمر عموم أفريقيا لآزانيا فى جنوب افريقيا ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية فى ناميبيا ، هو أنجع سبيل للقضاء على الفصل العنصرى والاستعمار والتمييز العنصرى ، فى ضوء موقف جنوب افريقيا . ونحن على يقين من أن الكفاح من

أجل التحرر ، بمساعدة الضغط الدولي الفعال على جنوب افريقيا ، سوف يعيد الحرية والمساواة والكرامة الى شعوب الجنوب الافريقي .  
ان يوغوسلافيا على استعداد دائما لأن تؤيد كل التدابير والاجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة ، والتي تسهم في بلوغ تلك الغاية ، وستواصل تقديم دعمها المعنوي والسياسي والمادي الكامل الى المناضلين ضد نظام الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا .

السيد أحمد (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ ثلاثة أيام فقط ، أعلنت الجمعية العامة رسميا أنه ليس هناك سبيل الى تسوية عادلة ودائمة للوضع المتفجر في جنوب افريقيا سوى القضاء التام على الفصل العنصرى ، واقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصرى يرتكز على حكم الأغلبية .

ان جنوب افريقيا ، بمقترحاتها الدستورية المزعومة ، تدلل مرة أخرى على احتقارها للرأى العام العالمي ، ومفهوم الكرامة الانسانية ، وهو ما يميز سياسة النظام العنصرى منذ نشأته سنة ١٩٤٨ . ان لغز الاستفتاء ، الذى أجراه نظام بريتوريا في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، كان خدعة شريفة لحرمان الأفارقة الأصليين ، الذين يشكلون اغلبية السكان ، من كل حقوقهم الأساسية ، واثارة الفرقة بينهم وبين بقية السكان غير البيض . ولقد رفض المجتمع الدولي هذا العمل ، الذى اعتبره مناورة أخرى لترسيخ الفصل العنصرى .

ان تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، الوارد في الوثيقة A/38/22 ، يقدم وصفا وقائعا للفظائع الخطيرة التي يقترفها النظام العنصرى ضد الآلاف المؤلفة من الأبرياء ، الذين حرّموا من حقوقهم الأساسية لأكثر من ثلاثة عقود . ان اعدام المناضلين من أجل الحرية ، واعتقالهم ، واحتجازهم ، وسجنهم ، حيث يفقد الكثير من السجناء السياسيين حياتهم ، أصبحت أكثر الوسائل تفضيلا لدى نظام الأقلية لتخويف الغالبية المقهورة . ولقد بلغ عدد الشهداء عدة آلاف ،

من مذبحه شاريفيل الى الاعدام الوحشي لثلاثة من مناضلي المؤتمر الوطني الافريقي في حزيران /يونيه ١٩٨٣ . أما نلسون مانديلا ، وهو رمز الكفاح النبيل لشعب جنوب افريقيا - ومعه كثيرون آخرون - فيعاني في السجن من ظروف قاسية . وفي نيسان /ابريل ١٩٨٣ سهر الآلاف من الشعب على ضوء الشموع في كيب تاون مطالبين باطلاق سراحه ، وبمعاملة المناضلين من أجل الحرية ، المعتقلين كأسرى حرب . ان نظام بريتوريا ، اذ يشعر بالانزعاج ازاء الالتزام الراسخ للمناضلين من أجل الحرية بمبادئ الكرامة الانسانية والمساواة والعدالة ، قام بتعزيز حكمه القمعي في الداخل ، وموقفه العدواني تجاه الدول المجاورة . اننا نشارك في القلق الذي أعربت عنه اللجنة الخاصة ازاء التصعيد الخطير لأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار والارهاب التي يشنها نظام جنوب افريقيا ضد الدول الافريقية المستقلة منذ عام ١٩٧٥ . فالى جانب الغارات العسكرية المباشرة التي يشنها هذا النظام على دول خط المواجهة ، فانه ينخرط الآن في أعمال تخريب اقتصادي ، وتجسس ، وتدمير للجسور وخطوط أنابيب النفط ، ومستودعات الوقود في العديد من البلدان المجاورة . ولقد أعلن النظام العنصرى أيضا عن استعداداه لتقديم كل أنواع المساعدة لأي مجموعة متمردة داخل بلدان خط المواجهة .

ان نظام بريتوريا ، في تحد صارخ للرأى العام العالمي ، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة ، يتماذى في تكثيف سياساته البغيضة التي تنحو الى القمع والفصل العنصرى والتفرقة العنصرية . وكجزء من " استراتيجيته الكاملة " يواصل النظام غير المشروع في جنوب افريقيا تعزيز بنائه العسكرى بتكثيف عملية انتاج واستيراد الأسلحة والمعدات العسكرية . ان قدرة جنوب افريقيا النووية تضيف بعدا جديدا خطيرا للوضع المتفاقم بالفعل ، وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين .

ولا يخفى على أحد أن ما يدعم صلف النظام العنصرى هو تأييد ومساعدة هؤلاء الذين يستفيدون من نظام النهب والاستغلال في جنوب افريقيا . ان تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى يشير الى أن نظام الفصل العنصرى :  
 " . . . لم يكن ليبقى لولا أن بعض الدول الغربية والدول الأخرى والمصالح الخاصة قد حالت دون اتخاذ تدابير دولية فعالة ، وساعدته في جميع الأزمات الخطيرة ولاسيما منذ مذبحه شاريفيل في عام ١٩٦٠ " .  
 (A/38/22 ، الفقرة ٢٧٢)

ان تقرير اللجنة الخاصة يبين الأبعاد الخطيرة للدور الذى تلعبه الدول الخارجية لتعزيز جنوب افريقيا اقتصاديا وعسكريا ، مما أدى الى بقاء السياسات اللاانسانية للفصل العنصرى . كما يكشف التقرير الخاص للجنة ، الوارد فى الوثيقة A/38/22/Add.1 ، استمرار وزيادة التعاون بين اسرائيل ونظام الفصل العنصرى ، وهو ما يسبب لنا جميعا قلقا عميقا ، ويؤكد الحاجة الى اتخاذ اجراء حاسم من جانب المجتمع الدولى لوقف التحالف بين الصهيونية والفصل العنصرى .

ان سياسات جنوب افريقيا القائمة على الفصل العنصرى لاتزال ترد في جردول أعمال الجمعية العامة عاما بعد عام . وتمثل تلك السياسات تحديا سافرا للمجتمع الدولي ، ويقتضي الأمر مواجهتها بتكثيف الكفاح الدولي ضد العنصرية والتفرقة العنصرية. ان التحدى المستمر من جانب نظام بريتوريا والمصالح الخاصة لنداءات المجتمع الدولي على مدى العقود الثلاثة الماضية قد اضعف على نحو خطير من مصداقية هذه المنظمة . وقد أشارت اللجنة الخاصة عن حق الى أنه ينبغي للأمم المتحدة ، بوصفها الحارس على سيادة القانون والعدالة وكرامة الانسان ، ان تستعرض تنفيذ جميع قراراتها بشأن الفصل العنصرى ، وتحدد أسباب عدم تنفيذها وتبحث التدابير التي من شأنها أن تضمن الاحترام العالمي لمقرراتها . ولا بد أن يعيد المجتمع الدولي تأكيد التزامه بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وأن يتخذ اجراء مضافا لاعادة تأكيد فعالية هذه الهيئة .

ان باكستان تتعاطف على نحو تقليدى مع قضية جميع الشعوب التي تناضل ضد أى نوع من الاضطهاد أو السيطرة الأجنبية أو التمييز، وتمدها بالدعم المعنوى والمادى . ان تأييدنا الصامد لشعب جنوب افريقيا الباسل في كفاحه لاستئصال مشكلة الفصل العنصرى البغيضة انما ينبع من المبادئ الأبدية لايماننا ، التي ترفع لواء المساواة والحرية والكرامة بين الناس جميعا بغض النظر عن العرق أو اللون أو العقيدة .

ان الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه بل لابد من القضاء عليه كلية . وهذه مهمة لا يمكن أن تتحقق الا من خلال الجهود الجماعية التي تتسم بالعزم من جانب المجتمع الدولي . ونعرب عن تضامننا الكامل مع توصية اللجنة الخاصة التي تقضي بأن يعتمد المجتمع الدولي على نحو عاجل استراتيجى للعمل الحاسم لضمان السلم والحرية فى المنطقة .

وتحقيقا لهذه الغاية ، يكون فرض عقوبات شاملة الزامية يعقضى الفصل السابع من الميثاق أمرا ملحا . وفي الوقت ذاته ، ينبغي تنفيذ الحظر الالزامى المفروض على توريد الاسلحة الى جنوب افريقيا بمقتضى قرار مجلس الأمن ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) على نحو صارم . وبالتالي فان وفدى يصادق تماما على توصيات اللجنة الخاصة الواردة في تقريرها السى

الجمعية العامة . واننا على ثقة من أن كفاح شعب جنوب افريقيا البطل من أجل المساواة والكرامة الانسانية سيتوج بالنجاح عما قريب .

السيد سباهو (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الفترة التي انقضت منذ الدورة السابعة والثلاثين للجمعية العامة تزودنا بحقائق كثيرة تمثل دليلا واضحا على استمرار سياسة التمييز العنصرى والفصل العنصرى البغيضة التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا العنصرى .

وبينما يظأ فاشيو بريتوريا بالأقدام أبسط مبادئ وقواعد القانون الدولى ولا يأبهون لمقررات وقرارات الأمم المتحدة ، يستمرون بضراوة أكبر في اتباع سياسة سجن وتعذيب وارهاب واعداد الوطنيين في آزانيا وناميبيا الذين يناضلون ببسالة لانهم الاضطهاد والاستغلال ، ولنيل حقهم في أن يعاملوا كبشر وفي العيش في حرية في وطنهم . وقد قدم العديد من ممثلي البلدان أدلة وحججا أمام هذه الجمعية ، وكذلك أمام المؤتمر الذى عقد في جنيف في آب/اغسطس هذا العام بشأن العنصرية والتمييز العنصرى ، توضح المدى الذى بلغته حكومة جنوب افريقيا في ممارسة العنف والارهاب ضد شعبي آزانيا وناميبيا . وقد أثار هذه الأعمال الاجرامية التي يقوم بها النظام الكريه ، ولا تزال تشير ، سخط الرأى العام العالمى ، وفي المقام الأول رأى الشعوب الافريقية التي طالبت دائما بحزم ولا تزال تطالب بوضع حد نهائى لسياسة التمييز العنصرى والفصل العنصرى في جنوب افريقيا .

ويعيش سكان ذلك البلد ، بسبب هذه السياسة البغيضة ، في ظروف من الشقاء . ففي كل عام يموت عشرات الآلاف من السكان بسبب الجوع والمعرض وعدم توفر الرعاية الصحية وما الى ذلك . ان عدد المتعطلين يزيد على ثلاثة ملايين ، في الوقت الذى يستمر فيه النقل القسرى للسكان السود الى مناطق نائية ومعزولة .

ويشارك وفد البانيا في الآراء والمواقف التي اعرب عنها ممثلو البلدان الافريقية أمام هذه الجمعية ، ويعتقد أن ما يسمى بالمقترحات الدستورية ، التي اعتمدت في جنوب افريقيا في ٢ تشرين الثانى /نوفمبر ١٩٨٣ بواسطة جمهور انتخابي يتألف تماما

من البيض ، تهدف الى حرمان غالبية السكان الاصليين في جنوب افريقيا من جميع حقوقهم بما في ذلك حق المواطنة ، والى تحويل جنوب افريقيا الى بلد مخصص للبيض على أساس مبادئ الفصل العنصرى البغيضة .

وبالاضافة الى زيادة تكثيف سياسة التمييز العنصرى والفصل العنصرى داخل البلد ، زاد عنصرىو جنوب افريقيا أيضا من أعمالهم العدوانية والتخريبية ضد البلدان المجاورة مثل زبابوى وزامبيا وليسوتو وموزامبيق وغيرها . ومما يدعو للسخرية انهم يحاولون تصوير جرائمهم البشعة داخل وخارج البلد على أنها أعمال " لمكافحة الارهاب " ، وعلى أنها تدابير " وقائية " لصالح " الأمن الوطنى " في جنوب افريقيا ، الى آخره ؛ ولكن مهما كان الاسم أو القناع الذى قد يستخدمونه فلا يمكنهم اخفاء وجههم الحقيقى كمغتالين لشعبي آزانيا وناميبيا وغيرهما .

ولولا المساعدة والدعم التام المقدم من القوى الرجعية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ، وهي مسؤولة بالمثل عن المأساة الكبرى التى يعانى منها السكان الملونون في جنوب افريقيا ، لما استطاع نظام بريتوريا أن يقف على قدميه، ولما مضى في وحشية في اتباع سياسة التمييز العنصرى والفصل العنصرى ، ولما أمكنه ابقاء ناميبيا محتلة، والقيام بدور رجل الشرطة لخدمة الامبريالية الامريكية في منطقة جنوب افريقيا .

وتوضح الحقائق ان العلاقات والتعاون في جميع الميادين بين الامبريالية الامريكية ونظام بريتوريا العنصرى لا تزال تتدعم في كل يوم . فان الامبرياليين الامريكيين وغيرهم من الدول الامبريالية هم الموردون الرئيسيون للأسلحة الى جنوب افريقيا . كما ان استثمارات الشركات الامريكية والشركات متعددة الجنسيات في ذلك البلد تبلغ ملايين الدولارات . وتهدف المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية الشاملة ، التى يقدمها الامبرياليون الامريكيون والصهاينة الاسرائيليون وغيرهم من القوى الرجعية الى جنوب افريقيا ، الى تمكين ذلك النظام من القيام بدور " حامى " الحقوق والمصالح الامبريالية في افريقيا . ان هذه المساعدات، التى تقدم في الوقت الذى شجبت فيه الشعوب والبلدان المحبة للسلام والتقدمية ولا تزال تشجب نظام بريتوريا اللانسانى ، وفي الوقت الذى



نادت فيه بعزل ذلك النظام ، تشكل تحديا صريحا للمجتمع الدولي ولميثاق الأمم المتحدة .

ان الحقائق والبيانات التي عرضت على هذه الجمعية توضح للجميع من هم الذين يحمون ويدعمون سياسة جنوب افريقيا القائمة على التمييز العنصري والفصل العنصري، والذين تخدمهم هذه السياسة البغيضة .

ان الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي والصين وغيرها من القوى الرجعية تحاول الاستفادة من الحالة الخطيرة الناشئة في جنوب افريقيا وفي منطقة الجنوب الافريقي بأسرها من أجل زيادة توسيع نطاق نفوذها . وكلما ازداد التنافس بين الدولتين العظيمين الرئيسيتين في جنوب افريقيا ازدادت الاخطار التي تهدد الشعوب الافريقية . ولهذا لا يمكن لشعب جنوب افريقيا وشعوب القارة الافريقية بأسرها أن تسوى خلافها مع العنصرية ، والاضطهاد والاستغلال الاجنبيين ، ولهذا فهي تشحن من يقظتها وتزيد من جهودها لمعارضة نظام الفصل العنصري الامبريالي القائم على الاستعمار الجديد والعنصرية .

ان وفد جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية يؤكد مرة أخرى أن الشعب الألبانسي الذي نال حريته واستقلاله وسيادته بالتضحية بدمه ، انما يقف بعزم ضد كل شكل من أشكال التمييز العنصري والقومي وهو يدب بقوة سياسة التمييز العنصري والفصل العنصري التي ينتهجها النظام العنصري لجنوب افريقيا ويعرب عن تضامنه الثابت مع الشعب الافريقي وتأييده القوي لكفاحه من أجل اجتثاث جذور الاستعمار والعنصرية من القارة الافريقية . ان البانيا حكومة وشعبا قد أيدت وستؤيد كفاح الشعوب والبلاد الافريقية المحبة للحريية ، لمعارضة ما تتبعه الامبريالية من سياسة عدوانية تركز على الاستعمار الجديد وممارسات تقوم على النهب . ونحن مقتنعون تام الاقتناع بأن الكفاح العادل للشعوب الافريقية سوف يكتب له النصر ، وان السياسة العنصرية للفصل العنصري التي ينتهجها نظام بريتوريا ، الى جانب جميع المخططات والمؤامرات والمعاملات الامبريالية والاجتماعية الامبريالية ، سيكون مصيرها الفشل .

السيد اتانفانا (جمهورية الكاميرون المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الفرنسية) : ها نحن نناقش مرة أخرى احدى مسائل عصرنا العروعة للغاية ، ألا وهي اقامة نظام سياسي فريد في نوعه ، في الجزء الجنوبي للقارة الافريقية ، بل واطالة أمد هذا النظام القائم على أساس انكار جميع حقوق أمة قوامها أكثر من ٢٢ مليون نسمة . ان هذا النظام البغيض الذي لا يحتمل والذي ازدهر في افريقيا لأكثر من نصف قرن ، انما يعمزز أمام أعيننا بالرغم من الادانة العالمية . ويولد هذا النظام في ضحايا شعورا متزايدا بالاحباط والتمرد ، ويحدث دورة من العنف لا يمكن لأحد أن يتكهن بعواقبها .

وفي اطار هذه البيئة من العنف ، الذي يولده ويغذيه نظام الفصل العنصري ، علم الرأي العام في ٢٠ أيار/مايو من السنة الحالية ، بانفجار قوى نشر الموت والخراب في مقر القيادة الجوية لجنوب افريقيا في بريتوريا . وقد احتل هذا الانذار القاسي ، الذي صدر عن حركات التحرر بعد ٢٠ عاما من النضال السلمي ، مكان الصدارة في الأعمال التي اضطلع بها ، منذ دورتنا الأخيرة ، مناضلو الحرية البواسل . ان تطور كفاحهم الشجاع ،

الذي نتابعه باعجاب كبير ، خلال هذا العام على جبهات متعددة ، بالرغم من القمع الوحشي من جانب القوى الفاشية . فالعمال السود ينظمون اضرابات كبيرة واسعة النطاق ، والطلاب يقاطعون ، بقوة متزايدة ، التعليم القائم على أساس التفرقة ، والمدرسون ورجال الكنائس يشتركون بصورة متزايدة في مقاومة الفصل العنصرى .

ان نظام الأقلية البيضاء لبريتوريا بدلا من أن يتفهم معنى التاريخ ، فسي هذا النضال الذى يشنه شعب عازم على استعادة كرامته وحرية ، يصبح أكثر تطرفا وانغماسا في سياسته التي تتسم بالسيطرة والاستغلال والقمع والارهاب . ان أصبحت هناك محاكمات صورية لا تعد ولا تحصى للوطنيين من جنوب افريقيا ، وحالات لا حصر لها من الاعتقالات التعسفية والاختفاءات ، والتعذيب المفروض على المعتقلين ما يؤدي في الغالب الى موتهم . وفي حزيران /يونيه الماضى ، قام نظام بريتوريا - متجاهلا لنداءات الاسترحام التي تقدم بها المجتمع الدولى ، بما في ذلك مجلس الأمن - باعدام ثلاثة من مناضلي المجلس الافريقي الوطنى ، بل كان وحشيا الى درجة انه رفض أن يعيد جثثهم الى أسرهم المكومة .

لقد دخلت هذه الجهود اليائسة ، التي يبذلها مؤيدو الفصل العنصرى لتعزيز نظام القمع الذى يمارسونه ، مرحلة خطيرة للغاية ، ففي ٢ تشرين الثانى /نوفمبر ١٩٨٣ ، حظي هذا النظام بتأييد قاعدة انتخابية بيضاء فقط لما يسمى بالاصلاحات الدستورية التي تتيح للأقلية المكونة من الملونين والهنود التمثيل في برلمان يسيطر عليه البيض سيطرة كاملة . اننا نبدى ارتياحا لحقيقة أن الجمعية العامة قد رفضت بأغلبية ساحقة تلك الاصلاحات المزعومة وأوضحت الطابع الحقيقي لخدعة الثقة الجديدة هذه التي ترمي الى أن تلقي بفتات السلطة من أجل أن تحتفظ بالمزايا الضخمة التي اغتصبتها الأقلية البيضاء .

ان الهدف الحقيقي من هذه المقترحات الدستورية المزعومة هو تحويل انتباه المجتمع الدولى ، واضعاف تضامن الشعوب المقهورة في جنوب افريقيا في الوقت الذى تزداد فيه قدرة قوى القمع التي تستطيع أن تثرى امكانياتها باعداد كبيرة من الامدادات الجديدة العديدة . ان المجتمع الدولى وشعب جنوب افريقيا المقهور بأسره ، لن ينخدعوا بهذه الاصلاحات الزائفة التي لا يرى فيها أية عناصر ايجابية سوى اصدقاؤا وحلفاء نظام الفصل

العنصرى الملتزمين . وينبغي أن نعلن أن هذه التدابير المضللة ، التي ليست سوى شكل مختلف لسياسة اقامة المستوطنات يستهدف بوضوح ايجاد وضع لا يمكن التخلص منه يصبح في ظله ٢٣ مليون شخص أسود غرباء في بلد هم - غير مقبولة على الاطلاق . ان الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه ، بل يجب القضاء عليه تماما من أجل أن يبنى في جنوب افريقيا مجتمع متعدد الأجناس يحترم حقوق الجميع ويتيح للجميع فرصا متكافئة للرخاء والسعادة .

لهذا السبب يتعين علينا أن نشجع بلا تحفظ نضال حركات التحرر التي تواجهه أكبر المخاطر من أجل أن تكسب معركة تهمننا جميعا ، لانها معركة تعيد الى الجنوب الافريقي كرامة الانسان التي انتهت بصورة مخجلة .

في ذلك المسمى من أجل الحرية والعدالة ، يتعين على الأمم المتحدة ، التي أسهمت اسهاما قويا في تصفية الاستعمار ، أن تقوم بالدور الأساسي المحدد لها بموجب الميثاق ، وذلك في خدمة كرامة الانسان .

اننا متنون للجنة الخاصة لجهودها العظيمة المتنوعة في شجبتها القاطع للفصل العنصرى وآثامه .

ومع ذلك ، فان الانجازات الكبيرة للجنة يجب ألا تجعلنا ننسى عدم قدرة الأمم المتحدة على معالجة المأساة التي تؤثر على ٢٣ مليون شخص أسود في جنوب افريقيا . ففي حقيقة الأمر ، لم تنجح منظمتنا في أن تضمن أن تؤدي قراراتها العديدة الى اجراء عطلي قادر على أن يجبر بريتوريا على وضع حد لسياسة الفصل العنصرى البغيضة التي تنتهجها وانها احتلالها غير المشروع لناميبيا .

ان السبب الرئيسي لهذا العجز يعود بالضرورة الى الموقف السلبي لبعض الدول ، التي من خلال اساءتها لاستخدام حق النقض ، تمنع مجلس الأمن من اتخاذ التدابير الملزمة ، المنصوص عليها بموجب الفصل السابع من الميثاق ، لضمان احترام قراراته .

ان وفد بلادى قلق للغاية بسبب موقف بعض الدول ازاء الفصل العنصرى . كيف

يمكن أن نشق في الدول التي تدافع بحماسة عن حقوق الانسان والحريات الأساسية، عندما نرى أن نفس تلك الدول ، التي تفعل كل ما في وسعها لتأمين انتصار تلك المثل العليا السامية ؟ لا تتردد - عندما يتصل الأمر بجنوب افريقيا - في أن تمد يد الصداقة لنظام الفصل العنصرى ، وبذلك تصبح هي التي تحمي النظام السياسي الوحيد في العالم القائم على أساس انكار جميع حقوق شعب بأسره ؟

كما قال أحد الممثلين في مجلس الأمن منذ بضعة أسابيع :

" ان الميثاق لا يتطلب أن تنحني الشعوب بسلبية للارهاب " .

فهل يعني هذا انه كلما تعلق الأمر بتحقيق مصالحنا ، لم تعد هناك حاجة الى التمسك بالحرية وحقوق الانسان ؟ هذا موقف غريب يتعين على العالم أن يمعن الفكر فيه بوحى من ضميره .

أما نظام بريتوريا فليست لديه شكوك ذاتية . ان التعاون الأخوى الذى يتلقاه من بعض الدول في اطار ما يسمى بسياسة الوصل البناء يبد وأنه أكثر أسباب عدم اكترائه ويؤدى الى استمراره في التعنت والعناد . ففي الداخل تستمر بريتوريا في عملية القمع ، وفي الخارج تثبت عملية النهب والتسلط في ناميبيا ، وكذلك العدوان ضد الدول المجاورة بوتسوانا وموزامبيق وزمبابوى وليسوتو فلقد تعرضت هذه الدول كما نعرف جميعا لتخريب اقتصادى ، ولحماولة خلخلة أنظمتها ، وذلك دون أن ننسى انغولا التي زالت بعض أراضيها محتلة بواسطة قوات جنوب افريقيا .

أما المخاطر المتزايدة التي لا تتعرض لها بلدان خط الواجهة فحسب وانما أيضا ك المنطقة الافريقية ، فقد وصلت الى بعد جديد بتوصل جنوب افريقيا الى القدرة النووية . وفي هذا الصدد علمنا بقلق ما جاء بتقرير الأمين العام فيما يتعلق بالتعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا في المجال النووى .

ينبغي على كل الدول الأعضاء أن تدرك بطريقة أفضل أن هذا التهديد من جبهة من العنصريين الرجعيين تهدد السلم والأمن الدوليين . ومن الملح أن تقوم الأمم المتحدة ، ووكالاتها المتخصصة وكل الدول الأعضاء بعمل منسق للتعبئة لنصرة تطلعات الشعب السقهور في جنوب افريقيا ولا قرار حقوقه المشروعة . وفي هذا المجال ، لا بد من أن نطالب بانها فورى لنظام القمع والتعذيب والاغتيالات التي يتعرض لها السود في جنوب افريقيا يوميا .

ولا بد من أن نطالب بقوة أيضا باطلاق سراح الكافحين من المؤتمر الوطنى الافريقي ، والبعض منهم له ما يقرب من ربع قرن في سجون العنصريين . والافراج عنهم يجب أن يبدأ بأبرزهم نيلسون مانديلا .

يؤيد وفد بلادى ودون تحفظ برنامج العمل الذى اقترحتة اللجنة الخاصة في تقريرها المتضمن في الوثيقة A/38/22 ، وهو برنامج يتطابق مع توصيات عدد من المؤتمرات الدولية بشأن فرض جزاءات على جنوب افريقيا .

سوف تواصل الكامبيرون ، في حدود امكانياتها المشاركة في البرنامج ، في اطار  
منظمة الوحدة الافريقية ، ولجنة التحرير الخاصة بها وكل الأجهزة الاخرى المعنية .  
ان تضامننا مع حركات التحرر في افريقيا الجنوبية تضامن كامل وفوري . ان كفاحها  
كفاحنا ، وهو كفاح افريقيا ، وكفاح الجنس البشري .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠